فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
الجمعة 1 ربيع الأول 1448هـ 14 أغسطس/ آب Friday 14 August 2026 | العدد 6477 | 12 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
20070503

أبو الحمص لـ"فلسطين": الاحتلال يمارس إبادة بطيئة بحق الأسرى عبر الإهمال الطبي

رام الله/ عبد الله التركماني:
حذر رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين، رائد أبو الحمص، من أن الأوضاع الإنسانية والمعيشية داخل سجون الاحتلال تشهد انعطافاً خطيراً وغير مسبوق، مع تصاعد السياسات القمعية والإجراءات العقابية

4

تصعيد إسرائيلي بالضفة.. إعادة إقامة مستوطنة وهدم وإخطارات واقتحامات

3

حماس تحذر من تصاعد الاستيطان.. والأمم المتحدة: الضفة تقترب من "نقطة الانهيار"

خروقات متواصلة لاتفاق وقف إطلاق النار

اغتيال مدير شرطة غزة.. وشهيد آخر بقصف إسرائيلي

غزة/ فلسطين:
في جريمة جديدة ضد مفاصل العمل الشرطي المدني، اغتال الاحتلال أمس، مدير شرطة محافظة غزة العقيد جمال أبو كميل، في حين استشهد مواطن آخر في قصف إسرائيلي بخانيونس، وسط مواصلة الاحتلال خروقاته لاتفاق وقف إطلاق النار. وأفادت وزارة الداخلية في غزة باغتيال العقيد أبو كميل في قصف إسرائيلي استهدف مركبته على شارع الرشيد جنوب غربي مدينة غزة. وأدانت الوزارة في بيان، جريمة الاحتلال الإسرائيلي باغتيال مدير شرطة محافظة غزة، في غارة جوية

2

مشاركون في تشييع العقيد جمال أبو كميل بمدينة غزة أمس (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

إدانات لاغتيال مدير شرطة غزة ومطالبات بإلزام الاحتلال باتفاق "وقف النار"

غزة/ فلسطين:
أدانت فصائل، أمس، اغتيال مدير شرطة محافظة غزة العقيد جمال أبو كميل، وحمّلت الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية التصعيد المتواصل في قطاع غزة وانتهاكاته المتكررة لاتفاق وقف إطلاق النار،

2

"لن نغادر الميدان".. آخر حوار لمحافظ شرطة غزة الشهيد جمال أبو كميل مع "فلسطين"

غزة/ محمد حجازي:
بعد نحو ثلاثة أشهر من نشر هذا الحوار، استشهد أمس محافظ شرطة غزة العقيد جمال أبو كميل، الذي كان قد أكد خلال لقائه مع صحيفة "فلسطين" في 19 مايو/أيار الماضي، تمسكه بمواصلة العمل

5

بالأرقام.. الاحتلال يوسع احتجاز جثامين الشهداء ضمن سياسة «العقاب الجماعي»

8

«التنمية» بغزة: خطر البرد والمرض يهدد قاطني الخيام المهترئة مع اقتراب الشتاء

8

من الميدان

حملات التبرع بالدم في غزة.. تلاحم مجتمعي لمواجهة النقص الحاد

6

بين الألم والأمل.. بَتول المشهراوي تنتظر سفرًا يمنحها فرصة للعلاج

7

اقتصاد

القطاع الخاص بغزة يحذر من تعميق الشلل الاقتصادي ويطالب بفتح المعابر

10

خروقات متواصلة لاتفاق وقف إطلاق النار

اغتيال مدير شرطة غزة.. وشهيد آخر بقصف إسرائيلي

غزة/ فلسطين:

في جريمة جديدة ضد مفاصل العمل الشرطي المدني، اغتال الاحتلال أمس، مدير شرطة محافظة غزة العقيد جمال أبو كميل، في حين استشهد مواطن آخر في قصف إسرائيلي بخانيونس، وسط مواصلة الاحتلال خروقاته لاتفاق وقف إطلاق النار.

وأفادت وزارة الداخلية في غزة باغتيال العقيد أبو كميل في قصف إسرائيلي استهدف مركبته على شارع الرشيد جنوب غربي مدينة غزة.

وأدانت الوزارة في بيان، جريمة الاحتلال الإسرائيلي باغتيال مدير شرطة محافظة غزة، في غارة جوية أدت لاستشهاده وإصابة اثنين من مرافقيه، مؤكدة أن هذه الجريمة الجديدة تمثل تصعيداً خطيراً يعكس إصراراً من الاحتلال على مواصلة استهداف مفاصل العمل الشرطي المدني في قطاع غزة؛ ضمن محاولات إحداث الفوضى داخل المجتمع الفلسطيني. وأضافت: تأتي هذه الجريمة غير المبررة ضمن الانتهاكات المتواصلة من الاحتلال لاتفاق وقف إطلاق النار، وفي وقت تسعى فيه جميع الأطراف لتثبيت الاتفاق، ما يؤكد تعمد الاحتلال ضرب جهود الوسطاء وعرقلة مساعي التهدئة.

(تصوير/ محمود أبو حصيرة)

وشددت على أن جريمة اغتيال مدير شرطة محافظة غزة انتهاك صارخ للقانون الدولي الذي يجرم استهداف جهاز الشرطة باعتباره جهاز حماية مدنية، وتأتي بعد أقل من 3 أسابيع على جريمة اغتيال مدير شرطة محافظة شمال غزة، ومن قبلها جريمة اغتيال مدير مركز شرطة مخيم جباليا شمالي القطاع وبرفقته 6 من الضباط والعناصر.

وجددت وزارة الداخلية مطالبتها للمجتمع الدولي والدول الوسيطة في اتفاق وقف إطلاق النار بالتدخل العاجل لوضع حد للانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة، ووقف استهداف جهاز الشرطة وضباطه وعناصره.

شهيد في خانيونس

وفي جنوب القطاع، أكد مصدر في مستشفى ناصر استشهاد مواطن وإصابة آخرين إثر غارة نفذتها مسيّرة إسرائيلية استهدفت حي الأمل غربي مدينة خان يونس. ويواصل جيش الاحتلال خروقاته لاتفاق وقف النار بغزة، الساري منذ العاشر من أكتوبر 2025، والتي بلغ عددها ما يزيد عن 3750 خرقًا، ارتقى خلالها ما يزيد عن 1260 شهيد، وأصيب 4154 آخرون، وفق وزارة الصحة.

خروقات إسرائيلية في غزة

- جمال أبو كميل.. مدير شرطة محافظة غزة استشهد بقصف إسرائيلي استهدف مركبته.
- اثنان من مرافقيه أصيبا في القصف.
- شهيد ومصابون في قصف إسرائيلي استهدف حي الأمل غربي خان يونس.
- أكثر من 3750 خرقًا إسرائيليًا لاتفاق وقف إطلاق النار.
- أكثر من 1260 شهيدًا من جراء هذه الخروقات.
- 4154 مصابًا منذ بدء سريان الاتفاق.
- اتفاق وقف إطلاق النار دخل حيز التنفيذ في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2025.

إدانات لاغتيال مدير شرطة غزة ومطالبات بإلـــــزام الاحتـــــلال باتفـــاق "وقف النار"

غزة/ فلسطين:

أدانت فصائل، أمس، اغتيال مدير شرطة محافظة غزة العقيد جمال أبو كميل، وحمّلت الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية التصعيد المتواصل في قطاع غزة وانتهاكاته المتكررة لاتفاق وقف إطلاق النار، مطالبة الوسطاء والجهات الضامنة بالتحرك لإلزامه بتنفيذ الاتفاقات ووقف خروقاته.

وقالت حركة المقاومة الإسلامية حماس، إن اغتيال أبو كميل يمثل استمرارًا للجرائم الإسرائيلية ومحاولات "بث الفوضى والفلتان" في قطاع غزة، معتبرةً أن الجريمة تعبّر عن سياسات الاحتلال الرامية إلى استمرار الحرب وتعميق الكارثة الإنسانية وإدخال القطاع في حالة من الفوضى.

وطالبت الحركة في تصريح صحفي الوسطاء، خصوصًا، بالتحرك الفوري لوقف انتهاكات حكومة الاحتلال ومحاسبتها، وإجبارها على الالتزام ببنود اتفاق شرم الشيخ لوقف إطلاق النار في قطاع غزة.

في السياق، قال الناطق باسم حماس حازم قاسم، إن الادعاءات الإسرائيلية عن خرق الحركة للاتفاق وأنها تعيد نشاطها العسكري هو جزء من الدعاية الإسرائيلية التي تهدف لتبرير خروقات الاحتلال للاتفاق والتحريض على الحركة.

وأضاف قاسم في تصريح صحفي: حركة حماس تعيد التأكيد على التزامها باتفاق وقف إطلاق النار وخارطة الطريق وتدعو كل الأطراف لإلزام الاحتلال به.

من جهتها، حمّلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الإدارة الأمريكية وممثل ما يسمى مجلس السلام نيكولاي ملادينوف مسؤولية التصعيد الإسرائيلي المتواصل في القطاع، وما يرافقه من قصف واغتيالات واستهداف للمدنيين، إلى جانب الانتهاكات المتكررة لاتفاق وقف إطلاق النار.

وطالبت الجبهة في تصريح صحفي ملادينوف بالخروج من "دائرة الصمت والمواقف الملتبسة"، وإعلان الحقيقة بوضوح بشأن عدم اهتمام الاحتلال ورئيس حكومته بنيامين نتنياهو بتنفيذ الاتفاقات وتقويض جهود التهدئة.

ودعت الوسطاء والجهات الضامنة والمجتمع الدولي إلى التحرك الفوري والفاعل لوقف التصعيد، وإلزام الاحتلال بتنفيذ الاتفاقات ووقف خروقاته وإنهاء سياسة الإفلات من العقاب.

وفي السياق ذاته، حمّلت لجان المقاومة في فلسطين الإدارة الأمريكية ونيكولاي ملادينوف، المسؤولية الكاملة عن التصعيد الإسرائيلي المتواصل وما يرافقه من قصف واغتيالات وانتهاكات للاتفاقات.

وأكدت أن مسؤولية الوسطاء والجهات الضامنة لا تقتصر على رصد الخروقات، وإنما تتمثل في لجم الاحتلال وإلزامه بوقف انتهاكاته وتنفيذ ما تم التوافق عليه، داعية المجتمع الدولي والوسطاء إلى التحرك الفوري لوقف التصعيد ومحاسبة قادة الاحتلال.

ويأتي اغتيال مدير شرطة محافظة غزة في ظل خروقات إسرائيلية متواصلة لاتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، أسفرت عن 1260 شهيدا و4154 مصابا منذ 10 أكتوبر 2025.

مواقف الفصائل

- حماس: أدانت اغتيال مدير شرطة غزة، وطالبت الوسطاء بإلزام الاحتلال باتفاق وقف إطلاق النار، مؤكدة التزامها به.
- الجبهة الشعبية: حمّلت الإدارة الأمريكية ونيكولاي ملادينوف مسؤولية التصعيد، ودعت إلى موقف واضح تجاه خروقات الاحتلال.
- لجان المقاومة: حمّلت واشنطن وملادينوف مسؤولية التصعيد، مطالبة الوسطاء بإلزام الاحتلال بوقف الخروقات وتنفيذ الاتفاق.
- مطالب مشتركة: تحرك فوري من الوسطاء والمجتمع الدولي لوقف التصعيد ومحاسبة قادة الاحتلال.

واستمرار حرب الإبادة

الثوابتة لـ"فلسطين": استمرار اغتيال رجال الشرطة يؤكد سعي الاحتلال لنشر الفوضى

غزة / يحيى اليعقوبي:

أكد المدير العام للمكتب الإعلامي الحكومي في غزة، إسماعيل الثوابتة، أن استمرار الاحتلال في سياسة اغتيال واستهداف رجال الشرطة يعكس مخططاً واضحاً ومبيتاً لنشر الفوضى وإحداث حالة من الفلتان الأمني داخل المجتمع الفلسطيني.

وأوضح الثوابتة لصحيفة "فلسطين" أمس، أن جهاز الشرطة مدني بامتياز، تُناط به مهام حفظ الأمن المجتمعي وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، مشدداً على أن الاستهداف المتكرر والممنهج لكوادره يهدف بالأساس إلى ضرب الجبهة الداخلية وتقويض عمل الأجهزة المدنية التي تسعى للحفاظ على استقرار المجتمع وتسيير شؤون الحياة اليومية.

وأضاف أن هذه الجرائم المتواصلة بحق الطواقم الشُرطية والمدنية تقدم دليلاً دامغاً على أن الاحتلال لا يبحث عن أي أفق للتهدئة، بل يسعى حثيثاً لإدامة أمد الصراع واستمرار حرب الإبادة الجماعية وآلة القتل بحق أبناء الشعب الفلسطيني، ضارباً بعرض الحائط كل القوانين والأعراف التي تحمي الأجهزة المدنية.

وطالب الثوابتة الوسطاء والجهات الراعية لاتفاق وقف إطلاق النار بالتحرك الجاد والفعلي والضغط على الاحتلال لوقف جريمة الإبادة والقتل والاغتيالات المستمرة، وضمان عدم إفلات المجرمين من العقاب.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي: غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00972597563838
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
لمتابعة موقع صحيفة فلسطين على الإنترنت امسح الباركود
لمتابعة أعداد صحيفة فلسطين امسح الباركود

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
FELESTEENONLINE
WWW.FELESTEEN.PS
الجمعة 1 ربيع الأول 1448هـ 14 أغسطس/ آب
Friday 14 August 2026

تصعيد إسرائيلي بالضفة.. إعادة إقامة مستوطنة وهدم وإخطارات واقتحامات

رام الله/ فلسطين:

صعّد الاحتلال الإسرائيلي، أمس، عدوانه في الضفة الغربية المحتلة، بين إعادة إقامة مستوطنة أُخليت قبل 21 عاماً، وتحويل منازل إلى ثكنات عسكرية، وهدم مساكن وإخطار أخرى بالهدم، إلى جانب اقتحام المسجد الأقصى بحماية شرطة الاحتلال.

وأعاد مستوطنون إقامة مستوطنة "غانيم" على أراضي المواطنين شرق جنين، بعد 21 عاماً من إخلائها ضمن ما تسمى خطة "فك الارتباط" عام 2005، وسط حماية عسكرية مشددة.

وأغلقت قوات الاحتلال المداخل والطرق الفرعية على امتداد الشارع الرئيسي من دوار حداد حتى حاجز الجلمة العسكري، بذريعة تأمين الحماية للمستوطنين وقادتهم المشاركين في إعادة إقامة المستوطنة، وبينهم رئيس ما يسمى مجلس مستوطنات شمال الضفة الغربية يوسي دغان، ووزير جيش الاحتلال يسرائيل كاتس، ووزير الاتصالات شلومو كرعي، وأعضاء كنيست.

وقال مسؤول ملف الاستيطان في محافظة جنين طارق اغبارية لوكالة "وفا" إن إعادة إقامة "غانيم" تمثل تطوراً خطيراً من شأنه إعادة رسم خارطة المحافظة جيوسياسياً، وفرض وقائع جديدة على الأرض، مشيراً إلى أنها تهدد التواصل الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية.

وتأتي الخطوة بعد أيام من بدء الاحتلال هدم 27 مبنى فلسطينياً في محافظة جنين، وفي أعقاب إعلان وزير المالية

في حكومة الاحتلال بتسلئيل سموتريتش أن عمليات الهدم في منطقتي "غانيم" و"كاديم" تمهد لإعادة الاستيطان فيهما.

وفي بلدة قصرة جنوب نابلس، اقتحمت قوات الاحتلال البلدة، وأجبرت سكان منزلين في منطقة رأس العين على إخلائهما، فيما حوّلت 16 منزلاً إلى ثكنات عسكرية، وفق رئيس مجلس قروي قصرة عبد العظيم الوادي.

وقال الوادي لوكالة "وفا" إن عدداً من آليات الاحتلال وجرافة عسكرية اقتحمت البلدة، فيما أفادت مصادر محلية بأن قوات الاحتلال انتشرت بأعداد كبيرة في مناطقها الغربية والجنوبية، وقدّرت المصادر عدد الجنود المشاركين في الاقتحام بأكثر من ألف جندي. وفي قرية الجفتلك شمال أريحا، هدمت قوات الاحتلال نحو 20 مسكناً موسمياً للمزارعين في أراضي "المخروق"، بينها ثلاثة مساكن مأهولة، بحسب رئيس مجلس قروي الجفتلك فراس جهالين.

وأوضح جهالين لوكالة "وفا" أن المساكن، المبنية من البلاستيك وألواح الزينكو والأسمنت، يستخدمها مزارعون بشكل موسمي خلال عملهم في الأراضي الزراعية، مشيراً إلى أن سلطات الاحتلال أخطرت كذلك بهدم نحو 40 مسكناً ثابتاً لأصحاب الأغنام في تجمع "الدعيسات" بالجفتلك.

وفي مخيم الجلزون شمال رام الله، أخلت عائلة منزلها فجر أمس، تمهيداً لهدمه، بعد أن أمهلتها سلطات الاحتلال أسبوعاً لإخلائه. وأفادت مصادر محلية بأن سلطات الاحتلال أخطرت أربع أسر بإخلاء شققها في مبنى سكني مكون من خمسة طوابق تمهيداً لهدمها، ويقطنه 13 فرداً، فيما كانت سلطات الاحتلال قد أجبرت صاحب المنزل، قبل نحو شهر، على هدم محل حلويات يملكه ذاتياً.

وفي كفر صور جنوب طولكرم، أخطرت قوات الاحتلال بهدم بناية سكنية مكونة من 10 طوابق وثلاثة منازل، أحدها قيد الإنشاء. وقال رئيس مجلس قروي كفر صور فواز حمزة لوكالة "وفا" إن الإخطارات شملت بناية تعود للمواطن علاء مدلل، وفيلا للمواطن جميل مدلل، ومنزلاً للمواطن يونس حرب، وآخر قيد الإنشاء لشقيقه محمد حرب، ومنحت أصحابها مهلة أسبوع للاعتراض. وأشار إلى أن المباني المستهدفة تقع في الجهة الغربية من القرية قرب جدار الفصل والتوسع، مؤكداً أن أصحابها يمتلكون الأوراق الثبوتية والتراخيص اللازمة، وأنها تقع ضمن الأراضي المصنفة (ب).

وفي القدس المحتلة، اقتحم عشرات المستوطنين المسجد الأقصى، بحماية شرطة الاحتلال، وأدوا طقوساً تلمودية في الساحة الشرقية المقابلة لقبة الصخرة، بقيادة المتطرف يهودا غليك، وفق محافظة القدس.

وتأتي هذه الإجراءات في ظل مساع إسرائيلية لتوسيع السيطرة الاستيطانية في شمال الضفة الغربية، وإعادة إقامة مستوطنات أخليت عام 2005، بالتوازي مع هدم وإخطار منشآت ومنازل فلسطينية، وتشديد الإجراءات العسكرية على المواطنين.

حماس تحذر من تصاعد الاستيطان.. والأمم المتحدة: الضفة تقترب من "نقطة الانهيـــار"

رام الله/ فلسطين:

حذرت حركة حماس والأمم المتحدة، أمس، من تداعيات تصاعد الاستيطان والعنف والتهجير في الضفة الغربية المحتلة، في وقت قالت الأمم المتحدة إن الضفة تقترب من "نقطة الانهيار" نتيجة تصاعد عنف المستوطنين والعمليات العسكرية الإسرائيلية واتساع عمليات التهجير والاستيطان.

وأدانت حماس في تصريح صحفي إعادة افتتاح مستوطنة "غانيم" المخلاة سابقاً قرب مدينة جنين، بمشاركة عدد من وزراء حكومة الاحتلال وقيادات المستوطنين، محذرة من التداعيات الخطيرة لتسارع النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية.

وأكدت الحركة، أن إقامة المستوطنات والبؤر الاستيطانية على الأراضي المحتلة "لن تُغير حقيقة ملكية الأرض وهويتها"، مشددة على أن مخططات الضم والتهجير لن تنجح في انتزاع الشعب الفلسطيني من أرضه.

ودعت حماس الجماهير الفلسطينية والقوى والفصائل إلى توحيد الجهود وتعزيز الصمود والتمسك بالأرض، كما طالبت المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والسياسية والتدخل لوقف التوسع الاستيطاني ومحاسبة المسؤولين عنه.

وفي السياق، قال نائب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية التسوية في الشرق الأوسط، رامز أكبروف، إن التدهور المتسارع في الضفة الغربية لا يمثل تطوراً مفاجئاً، وإنما "يأتي نتيجة عقود من الصراع أسهمت في تعميق الاحتلال الإسرائيلي".

وأضاف أن هذا التدهور يضعف السلطة في رام الله ويقوض فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة وذات سيادة.

وبحسب أحدث البيانات التي عرضها أكبروف، استشهد 76 فلسطينياً، بينهم 18 طفلاً، في الضفة الغربية منذ بداية عام 2026 على أيدي قوات الاحتلال أو المستوطنين، فيما قُتل ثلاثة إسرائيليين، بينهم مستوطن وعنصران من قوات الاحتلال، خلال مواجهات مع فلسطينيين أو في عملية دهس نُسبت إلى منفذ فلسطيني.

كما وثقت الأمم المتحدة أكثر من 1430 حادثة مرتبطة بعنف المستوطنين منذ بداية العام، أسفرت عن إصابات أو أضرار في الممتلكات أو كليهما، وطالت نحو 260 تجمعاً فلسطينياً.

وأشار أكبروف إلى أن نحو 3800 فلسطيني، نصفهم تقريباً من الأطفال، تعرضوا للتهجير خلال عام 2026 نتيجة عنف المستوطنين وعمليات الهدم والإخلاء.

ومنذ كانون الثاني/يناير 2023، شهد 127 تجمعاً فلسطينياً عمليات نزوح جزئية أو كاملة، بينها 47 تجمعاً أخليت بالكامل، ما أثر في أكثر من 6390 فلسطينياً، وفق البيانات التي عرضها المسؤول الأممي.

وسلط أكبروف الضوء على محافظة نابلس، مشيراً إلى هجوم شنه مستوطنون على قرية تل في 24 تموز/يوليو، أعقبه تصعيد أسفر عن استشهاد أربعة فلسطينيين ومقتل اثنين من قوات الاحتلال، قبل امتداد اعتداءات المستوطنين إلى قرى أخرى بينها عوريف وسرة، حيث سُجلت إصابات وأضرار في الممتلكات الفلسطينية.

وقال إن نمطاً متكرراً بات واضحاً يتمثل في نزوح الفلسطينيين من قرى ومناطق مختلفة، ثم استيلاء المستوطنين على الأراضي التي أخليت، مشيراً إلى أن عنف المستوطنين، الذي كان يتركز سابقاً بصورة أساسية في المنطقة «ج»، بات يسجل بصورة متزايدة أيضاً في المنطقتين "أ" و"ب".

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة خان يونس الشرعية الابتدائية

الموضوع/ إعلان خصوم

إلى المدعى عليه/ عدي حازم جمعه العجب من غزة وسكانها – شارع مستشفى الشفاء- برج الوحدة طابق أرضي – 200 متر من ناحية الشمال منطقة بهلول – ومجهول محل الإقامة الآن - رقم جوال (0592421300) ، يقتضي حضورك إلى محكمة خان يونس الشرعية يوم الأحد الموافق 2026/9/20م الساعة التاسعة صباحاً وذلك للنظر في الدعوى أساس 2026/287 وموضوعها ((تفريق للضرر من الشقاق والنزاع)) والمقامة عليك من قبل زوجتك غير الداخل بها ولا مختلي بها بصحيح العقد المدعية/ الاء مصطفى خليل بربخ من خان يونس وسكانها وكيلها المحامي الشرعي/ محمد عدي النجار، وإن لم تحضر في الوقت المعين أو ترسل وكيلاً عنك أو تبد للمحكمة معذرة شرعية سيجر بحقك المقتضى الشرعي والقانوني غيابياً، لذلك صار تبليغك حسب الأصول. وحرر في الثلاثين من صفر لسنة 1448هـ الموافق 2026/8/13م.

قاضي محكمة خان يونس الشرعية
القاضي الشرعي الشيخ / محمد فتحي اللحام

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة خان يونس الشرعية الابتدائية

الموضوع/ إعلان خصوم

إلى المدعى عليه/ إيهاب حازم جمعه العجب من غزة وسكانها – مقابل برج الوحدة خلف المدرسة من الجهة الشمالية ومجهول محل الإقامة الآن - رقم جوال (0599218171) ، يقتضي حضورك إلى محكمة خان يونس الشرعية يوم الأحد الموافق 2026/9/20م الساعة التاسعة صباحاً وذلك للنظر في الدعوى أساس 2026/285 وموضوعها ((تفريق للضرر من الشقاق والنزاع)) والمقامة عليك من قبل زوجتك وغير الداخل بها ولا مختلي بها بصحيح العقد المدعية/ ناديه مصطفى خليل بربخ من خان يونس وسكانها وكيلها المحامي الشرعي/ محمد عدي النجار، وإن لم تحضر في الوقت المعين أو ترسل وكيلاً عنك أو تبد للمحكمة معذرة شرعية سيجر بحقك المقتضى الشرعي والقانوني غيابياً، لذلك صار تبليغك حسب الأصول. وحرر في الثلاثين من صفر لسنة 1448هـ الموافق 2026/8/13م.

قاضي محكمة خان يونس الشرعية
القاضي الشرعي الشيخ / محمد فتحي اللحام

د. مروان أبو راس

غزة والعشائر عنوان الأصالة والشرف

في هذه الحرب العالمية التي تسلط فيها كل مجرم وتآمر فيها كل خائن، وما يسعى من خلالها هذا العدو الجبان أن يفسد على الناس حياتهم بنشر الفوضى وانعدام الأمن، ونشر المخدرات واستفحال الثارات، وذلك بتوجيه الضربات تلو الضربات إلى أبطال شرطتنا وأجهزتنا الأمنية المواكبة لكل هذه الجرائم، وملاحقتها ومحاسبة العابثين والمنبتين عن أخلاقيات شعبنا وفضائل ديننا الحنيف.

يريد الاحتلال أن يزرع في قلوب شرطتنا الإحجام عن مواصلة مهامهم، وأن يشعر المواطن أنه في منجى من العقاب إذا أصاب جُرمًا، ولكن أصالة هذا الشعب الأبي أبت إلا أن يكون له سند شعبي وظهير عشائري نزيه، وقادر على أن يكون صمام أمان ووقاية لهذا الشعب الصابر المحتسب الثابت على الحق؛ فكان التجمع الوطني للعشائر والعائلات الفلسطينية في قطاع غزة.

تجمعٌ تشعر في كل لقاء أو جلسة إصلاح أو احتفال بمناسبة أو زيارة لديوان أو تصريح لوسيلة إعلامية أنه تجمع استوعب أعضاؤه -وخاصة المتصدرين لمواجهة أعباء المرحلة- أنهم ليسوا تجمعًا استعراضيًا أو حدثًا عابرًا في تاريخ شعبنا ومجتمعنا.

أثبت هؤلاء الشرفاء أن الشرف والأصالة متجذران في أعماق هذا الشعب. عندما تسمع الكلمات كأنها بلسم يداوي وجع الأجساد والقلوب، ليست مجرد عواطف جياشة -وإن كانت العاطفة وسيلة للخطاب الرقيق تلزم أحيانًا- ولكنها تدخل العقول والقلوب وتداوي الجراح التي تسبب بها هذا المحتل المجرم.

عندما تسمع تلك الكلمات تشعر بوعي يستوقفك: فمن أين أتى هؤلاء؟ وأين تعلموا هذا المنطق الذي يجعل الثورة والعنفوان بردًا وسلامًا على مجتمعنا المكلوم الجريح؟

تجمعٌ تشعر أنه يعيش في كل بيت، وفي كل قلب، وعلى كل لسان؛ يعيش المعاناة، وينشر الطمأنينة، ويبث البشرى في وقت الشعب فيه أحوج ما يكون إلى مطمئنات القلوب. تسمع الاستدلال القرآني والحديث النبوي في صدارة كل كلمة، وفي ثنايا كل اجتماع حافل.

على الرغم من أن عناوين العائلات ومخاتيرها ليسوا من حملة الشهادات العليا في الغالب، فإنهم حصلوا على الشهادات العليا من شعبهم بالثقة والمحبة والصدق والانتماء. شعب أنجب هؤلاء وهؤلاء وهؤلاء، وفي كل واحدة من هذه الثلاثة إشارة إلى مكون عظيم في مجتمعنا، ثلاثة يكمل بعضهم بعضًا في الأصالة والشرف والحق في الحياة الحرة الكريمة.

حذرت من تغيير الوضع التاريخي والقانوني

الجامعة العربية تدين اقتحام المستوطنين للأقصى

القاهرة/ فلسطين:

أدانت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، اقتحام مئات المستوطنين للمسجد الأقصى، أمس، بحماية شرطة الاحتلال الإسرائيلي، وأداء طقوس وصلوات تلمودية داخل باحاته.

وعدَّت الأمانة العامة، في بيان صادر عن قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، ذلك انتهاكا صارخا لحرمة المسجد والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

وحذرت من خطورة استمرار هذه الممارسات، ومحاولات تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى، وفرض التقسيم الزماني والمكاني فيه.

وأوضحت أن دائرة أوقاف القدس أفادت باقتحام 584 مستوطنا للمسجد الأقصى خلال الفترة الصباحية عبر باب المغاربة، وسط حماية شرطة الاحتلال، وأداء طقوس تلمودية جماعية في باحاته.

وأكدت أن المسجد الأقصى بكامل مساحته البالغة 144 دونما هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى هي الجهة صاحبة الاختصاص في إدارته وفق الوضع التاريخي والقانوني القائم.

وحملت الأمانة العامة، الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن هذه الانتهاكات، مطالبة بوقف الاقتحامات والاستفزازات واحترام القانون الدولي، داعية المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، إلى تحمل مسؤولياته وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني ومقدساته.

وأكدت موقفها الثابت بأن "شرقي القدس" عاصمة لدولة فلسطين، وأن الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير وضع المدينة وهويتها وطابعها العربي والإسلامي والمسيحي باطلة وغير شرعية.

أبو الحمص لـ"فلسطين": الاحتلال يمارس إبادة بطيئة بحق الأسرى عبر الإهمال الطبي

رام الله/ عبد الله التركماني:

حذر رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين، رائد أبو الحمص، من أن الأوضاع الإنسانية والمعيشية داخل سجون الاحتلال تشهد انعطافاً خطيراً وغير مسبوق، مع تصاعد السياسات القمعية والإجراءات العقابية الممنهجة التي تفرضها إدارة السجون بحق المعتقلين، التي تستهدف كرامتهم الإنسانية وحياتهم استهدافا مباشرا.

وقال أبو الحمص لصحيفة "فلسطين" أمس: "إن الاحتلال الإسرائيلي يمارس إبادة بطيئة بحق الأسرى الفلسطينيين عبر الإهمال الطبي والتعذيب الممنهج الذي يرتقي إلى جرائم الحرب ضد الإنسانية والتي يجب ألا تمر بلا محاسبة".

وأفاد بمناسبة اليوم العالمي للشباب الذي وافق أول من أمس، باعتقال نحو 4,769 شاباً وشابة، تتراوح أعمارهم بين 18 و40 عاماً، في معتقلات الاحتلال، من بينهم 4,713 شاباً و56 معتقلة يواجهن ظروفاً اعتقالية قاسية ومأساوية.

وقال منتقدًا التجاهل العالمي لحقوق الشباب الفلسطيني: "إن من حق الشباب الفلسطيني أن يحيوا اليوم العالمي للشباب كباقي شباب العالم، وأن يحلموا ويخططوا لمستقبل آمن ومستقر، بعيداً عن المخاطر والتهديدات التي يفرضها الاحتلال عليهم وعلى الشعب الفلسطيني".

وأضاف أن الشباب الفلسطيني يمثلون العمود الفقري لنضال شعبنا، ورغم قسوة السجون وبطش الجلاد، فإنهم يسطرون أروع آيات الصمود والتثبت بالحقوق والحرية.

وتابع أبو الحمص أن فاتورة الصمود الفلسطيني في السجون باهظة ومؤلمة، مشيراً إلى أن عدد الأسرى الذين استشهدوا في سجون الاحتلال منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 بلغ 91 أسيراً شهيداً، من بينهم 41 أسيراً من فئة الشباب، في دلالة واضحة على استهداف طاقات الشعب الفلسطيني الحية، في حين لا تزال سلطات الاحتلال تحتجز جثامين 40 أسيراً منهم في ثلاجاتها ومقابر الأرقام، إضافة إلى عشرات الجثامين لأسرى من فئات عمرية مختلفة، في جريمة تنافي أبسط القوانين والأعراف الإنسانية.

وعن ظروف الاعتقال القاسية التي وثقتها الهيئة داخل السجون، وتحديداً في سجن "جانوت"، أشار أبو الحمص إلى أن الأوضاع المعيشية وصلت إلى حد لا يُطاق، حيث يتعرض الأسرى لعمليات ضرب وقمع متواصلة، وانعدام تام للرعاية الصحية، مما يتحول بمرور الوقت إلى سياسة "إهمال طبي" ممنهجة تودي بحياة المرضى والمصابين.

وقال: "إن ما يمارس بحق الأسرى في سجن "جانوت" وسائر المعتقلات يتجاوز كل الأعراف والقوانين الدولية، ويكشف عن وجه فاشي قبيح يستهدف كسر إرادة الأسرى. إدارة السجون تتعمد حرمان المعتقلين من أبسط حقوقهم الحياتية، كالوصول المنتظم للماء النظيف والغسيل؛ حيث لا يُسمح باستخدام الغسالة إلا مرة واحدة كل 12 إلى 14 يوماً، فضلاً عن رفض استبدال الملابس الداخلية والخارجية، وهو ما يضاعف من انتشار الأمراض الجلدية والمعاناة الصحية والنفسية".

الحية يعزي بوفاة والدة الشهيد محمود أبو هنود

نابلس/ فلسطين:

عزى رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، خليل الحية، عائلة أبو هنود، بوفاة الحاجة فاطمة فوزي الشولي، والدة الشهيد محمود أبو هنود، التي وافتها المنية الأربعاء في بلدة عصيرة الشمالية بمحافظة نابلس، بعد حياة وصفتها الحركة بالصبر والجهاد.

واستذكر الحية أمس، سيرة الشهيد أبو هنود، القيادي في كتائب الشهيد عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس، مشيرًا إلى أنه كان "مثالًا للمجاهد والقائد المثابر"، وأن الإبعاد والأسر لم يمنعاه من حمل راية المقاومة وإشعال جذوة الانتفاضة في مواجهة الاحتلال ومستوطنيه، في مرحلة وصفها بأنها فارقة في مسيرة مقاومة الشعب الفلسطيني.

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة رفح الشرعية

مذكرة تبليغ قرار استئنافي

إلى المستأنف ضده / خليل محمد محمد يونس من الجورة وسكان رفح سابقاً مجهول محل الإقامة الآن خارج قطاع غزة، لقد عادت القضية أساس 2026/41م وموضوعها ((تفريق للضرر من الغياب)) المتكونة بينك وبين المستأنف ضدها / وفاء جبر محمد طباسي من رفح وسكانها، مصدقة بموجب القرار الاستئنافي رقم (173) المؤرخ في 2026/8/10م وأن لك الحق في الطعن أمام مقام المحكمة العليا خلال عشرين يوماً من تاريخ تبليغك بالقرار لذا جرى تبليغك حسب الأصول وحرر في 2026/8/12م

رئيس محكمة رفح الشرعية
الشيخ الدكتور/ أيمن خميس حماد

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة رفح الشرعية الابتدائية

الموضوع/ مذكرة تبليغ قرار استئنافي

إلى المستأنف ضده / أيمن حسن برهم الشاعر من رفح سابقاً وسكان جمهورية مصر العربية حالياً وهو مجهول محل الإقامة فيها، لقد عادت القضية أساس 2026/75م وموضوعها ((اثبات طلاق)) المتكونة بينك وبين / هند يوسف عيد بربخ من خانيونس وسكانها وكيلاها المحاميان/ أ. محمد اللحام و أ. أميرة فارس، مصدقة بموجب القرار رقم (178) المؤرخ في 2026/8/3م وأن لك الحق في الطعن أمام مقام المحكمة العليا خلال 20 يوماً من تاريخ تبليغك بالقرار لذا جرى تبليغك حسب الأصول 2026/8/12م

رئيس محكمة رفح الشرعية
الشيخ الدكتور/ أيمن خميس حماد

بعد استشهاده، تعيد صحيفة "فلسطين" نشر هذا الحوار الذي أجرته مع العقيد جمال أبو كميل في 19 مايو/ أيار 2026، ليبقى شاهدًا على رؤيته للعمل الشرطي في وجود الحرب، وتمسكه بمواصلة أداء واجبه بالرغم من الاستهداف.

"لن نغادر الميدان".. آخر حوار لمحافظ شرطة غزة الشهيد جمال أبو كميل مع "فلسطين"

غزة/ محمد حجازي:

بعد نحو ثلاثة أشهر من نشر هذا الحوار، استشهد أمس محافظ شرطة غزة العقيد جمال أبو كميل، الذي كان قد أكد خلال لقائه مع صحيفة "فلسطين" في 19 مايو/أيار الماضي، تمسكه بمواصلة العمل الميداني وحفظ الأمن، قائلًا: "لن نغادر الميدان".

وتعيد صحيفة "فلسطين" نشر الحوار من أرشيفها، بوصفه شهادة أخيرة على رؤيته للعمل الشرطي مع استمرار الحرب والاستهداف.

وفي الحوار الذي أجري ضمن لقاء "نبض غزة"، بعنوان: "شرطة غزة بعد عامين ونصف العام من الحرب.. كيف يُدار الأمن في مجتمع أنهكته الإبادة؟"، شدد أبو كميل، على ثبات رجال الشرطة في الميدان لحفظ الأمن على الرغم من الاستهداف الإسرائيلي المتعمد، مؤكدا في الوقت نفسه أن تحالف الشرطة مع الوجهاء منع انهيار السلم الأهلي.

وقال أبو كميل، إن الاحتلال الإسرائيلي تعمد استهداف المنظومة الشرطية في قطاع غزة بهدف نشر الفوضى وتفكيك الجبهة الداخلية، كاشفًا عن استشهاد أكثر من 1700 من كوادر الشرطة وإصابة ما يزيد على 3000 آخرين منذ بداية حرب الإبادة المستمرة على القطاع.

وذكر أن الاحتلال دمر جميع المقار الشرطية في القطاع بشكل كامل، ولم يقتصر استهدافه على المباني، بل طال عناصر الشرطة في أثناء تأدية مهامهم في حماية المواطنين وحفظ الأمن.

وأضاف: "الاحتلال كان يريد خلق حالة من الفراغ الأمني والفوضى داخل المجتمع، بهدف تفكيك النسيج الداخلي وضرب الاستقرار المجتمعي، لكنه فشل في تحقيق ذلك رغم حجم الاستهداف".

وأوضح أن الضربات التي تلقتها الشرطة أدت إلى تراجع اضطراري في بعض جوانب العمل الميداني، إلا أن الجهاز واصل أداء واجباته وفق الإمكانيات المتاحة، مؤكدًا أن "الإرادة لم تنكسر".

وأكد العقيد أبو كميل أن الشرطة لم تكن يوما بمعزل عن معاناة الشعب، بل عاشت تفاصيل الحرب بجوعها، وقتلها، ودمارها، موضحا أن الاحتلال وضع المنظومة الشرطية في دائرة الاستهداف المباشر منذ اللحظة الأولى. تحالف مجتمعي لمنع الفوضى.

وكشف المحافظ عن اعتماد الشرطة على "التحالف المجتمعي" كخطة بديلة للحفاظ على الأمن والسلم الأهلي، عبر تفعيل التنسيق مع الوجهاء والمخاتير ورجال الإصلاح ونخب مجتمعية أخرى في مختلف المناطق.

وأشار إلى أن هذا التعاون أسهم في احتواء العديد من القضايا والإشكالات المجتمعية، ومنع حدوث فراغ أمني شامل، ولا سيما مع استمرار استهداف دوريات الشرطة وصعوبة الحركة الميدانية تحت القصف.

وأضاف أن التواصل المباشر مع مكونات المجتمع عزز قدرة المواطنين على ضبط أوضاع مناطقهم، وأسهم في الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار الداخلي.

وبشأن الواقع الأمني، أقر أبو كميل بوجود ارتفاع نسبي في بعض الجرائم نتيجة الظروف الاقتصادية والمجاعة والانهيار الاجتماعي الذي فرضته الحرب، لكنه أكد أن نسبة الجريمة في قطاع غزة لم تتجاوز 2%، وهي نسبة وصفها بالمتدنية مقارنة بمجتمعات تعيش ظروفًا أقل قسوة.

وقال إن "الوعي الشعبي" شكّل عاملًا حاسمًا في منع تفشي الجريمة المنظمة، رغم حالة الانهيار الإنساني والمعيشي غير المسبوقة.

وأكد المحافظ أن الشرطة نجحت في كشف جميع جرائم القتل التي وقعت مؤخرًا، بما فيها قضايا معقدة، مثل مقتل مسنة في حي تل الهوا وجريمة قتل سيدة في منطقة النصر، رغم غياب الإمكانيات التقنية وأدوات التحقيق الجنائي الحديثة.

ملاحقة تجار الحروب

وفي ملف المساعدات الإنسانية، أوضح أبو كميل أن الاحتلال تعمد استهداف عمليات تأمين قوافل المساعدات ومنع الشرطة من حماية توزيعها، بل واستهدف عناصر الشرطة الذين حاولوا تأمين وصولها إلى المواطنين. وأضاف: "الناس خرجت بحثًا عن الطعام لإطعام أطفالها تحت وطأة الجوع، لكن الاحتلال أراد تحويل مشهد المساعدات إلى حالة من الفوضى والفلتان". وأكد أن الشرطة، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد، تواصل ملاحقة "تجار الحروب والمحتكرين" الذين يستغلون معاناة المواطنين عبر سرقة المساعدات أو بيعها بأسعار مرتفعة، مشيرًا إلى إحالة عدد منهم إلى الجهات القانونية المختصة رغم ظروف الطوارئ.

كما شدد على أن الشرطة عادت للانتشار الميداني كلما توفرت الظروف المناسبة، مع إعادة تفعيل شرطة المرور والعمل البلدي لتنظيم الشوارع وتسهيل حركة المواطنين.

وقال إن ظهور عناصر الشرطة بالزي الرسمي يمثل رسالة طمأنة للمواطنين، ورسالة للمجتمع الدولي بأن أفراد الشرطة "موظفون مدنيون" وفق القانون الدولي، ويجب حمايتهم من الاستهداف الإسرائيلي.

السجون والمخدرات

وفيما يتعلق بالسجون، أوضح أبو كميل أن مراكز التوقيف ما تزال تعمل في أماكن بديلة وآمنة قدر الإمكان، ويتم فيها احتجاز أصحاب القضايا الخطيرة، خاصة جرائم القتل والمخدرات.

وأكد أن إدارة مكافحة المخدرات تواصل ملاحقة المروجين والمتورطين، مشيرًا إلى أن هذه الآفة لم تتحول إلى خطر واسع في غزة بفضل الوعي المجتمعي وارتفاع تكلفة هذه السموم.

ووجه محافظ شرطة غزة عدة رسائل خلال اللقاء، أبرزها التأكيد على جاهزية الشرطة للتعاون الكامل مع للجنة الوطنية لإدارة غزة وفق ما يتفق عليها سياسيًا، باعتبار الشرطة مؤسسة تنفيذية تعمل وفق القانون.

كما دعا المجتمع الدولي إلى توفير الحماية لعناصر الشرطة باعتبارهم مدنيين يقدمون خدمات إنسانية وأمنية للمواطنين.

وطالب المواطنين بعدم الانجرار وراء الشائعات، مؤكدًا أن الشرطة "باقية في الميدان ولن تسمح بحدوث فراغ أمني".

وفي رسالة إلى المجموعات المرتبطة بالاحتلال، قال أبو كميل: "عودوا إلى أحضان شعبكم، فباب التوبة ما زال مفتوحًا، ونتعهد بحمايتكم لأنكم منا ومن دمنا".

واختتم اللقاء بالتأكيد على أن المنظومة الأمنية في غزة، رغم فقدانها للمقار والمعدات وتقديمها آلاف الشهداء، ما تزال تعمل بعقيدة وطنية راسخة، مستندة إلى احتضان شعبي شكّل، بحسب وصف المحافظ، "الوقود الحقيقي" لاستمرار العمل في أصعب الظروف التي يعيشها القطاع.

- الاحتلال اغتال 1700 من رجال الشرطة لإغراق القطاع في الفوضى
- نسبة الجريمة في غزة لم تتجاوز 2% بالرغم من حرب الإبادة والمجاعة الممنهجة
- ملاحقة "تجار الحروب والمحتكرين" وإحالتهم للقانون بالرغم من ظروف الطوارئ
- تفعيل السجون في أماكن بديلة ومواصلة ملاحقة مروجي المخدرات والحالات الخطيرة
- رسالة للعصابات المرتبطة بالاحتلال: "عودوا لأحضان شعبكم فباب التوبة لا يزال مفتوحًا"
- جاهزون للتعاون الكامل مع لجنة إدارة غزة وفق ما يتفق عليه سياسيًّا

"الهلال الأحمر" تنظم حملة بمستشفى ميداني بغزة

حملات التبرع بالدم في غزة.. تلاحم مجتمعي لمواجهة النقص الحاد

غزة/ يحيى اليعقوبي:

تواجه بنوك الدم في مستشفيات قطاع غزة نقصا شديدًا في وحدات الدم نتيجة تداعيات الإبادة التي خلفت أكثر من 170 ألف مصاب، فضلا عن مصابي الخروقات اليومية لاتفاق وقف إطلاق النار الذين تجاوزوا 4 آلاف مصاب، وحاجة المرضى لوحدات الدم، ما يستنزف بنوك الدم باستمرار. وأثرت موجات المجاعة التي سببها الاحتلال في القطاع عبر منع المواد الغذائية من الدخول عبر المعابر في نسبة الدم، وأدت إلى ارتفاع فقر الدم، ما منع نسبة كبيرة من المواطنين من المشاركة في حملات التبرع. ومع دخول شاحنات مساعدات منذ اتفاق وقف إطلاق النار وإن لم تكن بالشكل المتفق عليه، بدأت نسبة فقر الدم تتحسن وهو ما بدا واضحا في حملة تبرع بالدم نفذتها جمعية الهلال الأحمر بالمستشفى الميداني بالسرايا بمدينة غزة أمس.

(تصوير/ محمود أبو حصيرة)

ففي الساعة الأولى لانطلاق الحملة شهدت مشاركة 40 مواطنًا، وبلغت نسبة الدم لدى معظمهم 13.5 أو 14 فما فوق وسجلت نسبة الدم لدى بعض المشاركين 15 و 16، بعكس النسبة التي كانت تسجل خلال المجاعة لفئة الذكور بـ 11، و12، كما أن نسبة الدم للنساء المشاركات بلغت في بعض الحالات 13، في مؤشر على تحسن نسب فقر الدم بين المواطنين.

تلاحم مجتمعي

على مدخل خيمة طبية كبيرة تضم نحو ستة أسرّة، إضافة لقسم آخر للنساء، كان الممرضون يجرون فحوصات لنسب الدم وقياس ضغط الدم للمشاركين قبل بدء سحب الدم، فيما امتلأت الطاولة الخاصة باستقبال الوحدات بعشرات الوحدات مع الساعة الأولى للحملة، في تلاحم مجتمعي يظهر وعيا كبيرا من الأهالي تجاه دورهم نحو المصابين والمرضى، وإدراكا لأهمية التبرع بالدم في علاج المصابين والمرضى.

لم تتأخر الخمسينية لبنى البنا التي كانت مارة بجانب مقر الجمعية عن الدخول للمشاركة في التبرع فور معرفتها لوجود حملة تبرع، وشجعها ظهور نسبة دمها 13، على إكمال التبرع وبنفس الطريقة كان ضياء الغرابلي مارا من المكان ذاته، فشارك بالحملة فور معرفته فيها.

على أحد الأسّرة كان ضياء يتمدد فيما وصلت عملية سحب الدم لمنتصف الوحدة، ويقول لصحيفة "فلسطين": "عندما عرفت بوجود حملة تبرع دخلت المشفى للتبرع، كي أساعد المرضى والمصابين، فنسبة دمي تبلغ 15 وهي فرصة للتبرع وأيضا لتجديد الدم في الجسم والنشاط".

أما أحمد السوسي الذي كان يتمدد على سرير آخر، فجاء للتبرع للمرة الثانية، وبالرغم من أن نسبة دمه بلغت 14.7 إلا أنه شعر بالدوران في أثناء عملية سحب الدم، في حين قدم الممرضون الرعاية له، وعملوا على إفاقته.

في ناحية أخرى، وبابتسامة كان جميل طافش الذي جاء من حي الزيتون جنوب مدينة غزة يشارك في الحملة، ويقول لصحيفة "فلسطين": "هذه المرة الثالثة التي أتبرع فيها بالدم خلال الحرب، وبمجرد أن علمت أن الحملة لأجل المصابين والمرضى لم أتردد في القدوم للمشفى الميداني".

وبدوره، أوضح منسق الحملات الخارجية في جمعية بنك الدم المركزي للهلال الأحمر منذر سلمي، أن هناك إجراءات سلامة مهنية وفنية يتبعها الفريق الطبي داخل الخيمة الطبية بفحص نسبة الدم والتأكد من أنها تزيد عن 13.5، ونسبة الضغط للتأكد أنها ضمن المعدل الطبيعي (120/ 80).

نقص مواد الفحص

وقال سلمي لصحيفة "فلسطين": "يتم فحص وحدة الدم للتأكد من خلوها من الأمراض التي تنتقل عن طريق الدم لضمان وصول وحدة دم سليمة للمصابين والجرحى"، لافتا، إلى وجود نقص بمواد الفحص منذ بداية الحرب ولا زالت قائمة، مع بعض التحسن في الآونة الأخيرة بدخول مواد فحص بأسعار مرتفعة.

وأشار إلى أنه في مرات سابقة ونتيجة منع الاحتلال لمواد الفحص، جرى نقل الدم على الفحوصات السابقة، وبفترة النقص كان يتم فحص عشرة وحدات دم بمادة فحص واحدة، وأي يخلل بوحدة دم يتم اتلاف العشر وحدات.

وحول نسبة المشاركين في الحملات حاليا مقارنة بفترات سابقة، أكد وجود تحسن في نسب وأعداد المشاركين بحيث تصل حاليا لنحو 80 مشاركا في الحملة، وفي فترات من المجاعة كان لا يزيد عدد المشاركين أحيانا على 7 حالات، معتبرا الإقبال جيدا.

وضمن أهداف الحملة، وفق سلمي، الاستعداد لأي أحداث ميدانية طارئة، التي قد يستهلك المصاب الواحد فيها نحو 20 وحدة دم، وقال: "في حال وصول عشرة مصابين بإصابات صعبة فإن مخزون بنك الدم البالغ 200 وحدة سينفد بالتالي نحاول زياد المخزون باستمرار".

أما رئيس قسم المختبر بمستشفى السرايا الميداني بالجمعية محمد عايش، فأكد أن هدف الحملة توفير ما يحتاج إليه المرضى من وحدات الدم في أقسام العمليات والطوارئ والأمراض الباطنة، نظرا لوجود حالات كبيرة تحتاج إلى عمليات، ما يتطلب توفير أكبر رصيد لها من وحدات الدم، فضلا عن الحالات الطارئة التي تصل للمشفى.

وأكد عايش في حديثه لصحيفة "فلسطين" وجود نقص حاد في وحدات الدم، في حين تنظم الجمعية شهريا حملة تبرع لمحاولة توفير نحو 80 وحدة في كل حملة، مؤكدا أن نسبة المشاركة المرتفعة تؤكد وعي الشعب بوجود مرضى يحتاجون إلى وحدات الدم، وهذا ليس جديدا على الشعب الفلسطيني المحب للعطاء.

وشدد على أن وحدة الدم تمثل قيمة كبيرة لعلاج المريض وإنقاذ حياته، إذ قد تنقذ الوحدة الواحدة مريضا أو توزع على عدة مرضى بالاستفادة من البلازما والصفائح الدموية وكرات الدم.

كما أكد أن نسب الدم التي أظهرتها الحملة تؤكد وجود تحسن في موضوع فقر الدم، لكنه موجود نظرا لعدم قدرة جميع المواطنين على شراء الطعام بأسعاره الحالية.

التكافل المجتمعي عبر التبرع بالدم

جمعية "الهلال الأحمر" نظمت أمس حملة بمستشفى ميداني بغزة.

40 متبرعًا شاركوا في الساعة الأولى من الحملة.

نحو 80 مشاركًا تصل إليهم أعداد المتبرعين حاليًا في الحملات.

7 متبرعين فقط سُجلوا أحيانًا خلال فترات المجاعة.

نحو 20 وحدة دم قد يحتاج إليها مصاب واحد في الحالات الصعبة.

نحو 80 وحدة دم تستهدف الجمعية توفيرها في كل حملة شهرية.

13.5 فأكثر الحد الأدنى لنسبة الدم التي يشترطها الفريق الطبي للتبرع.

بين الألم والأمل.. بَتول المشهراوي تنتظر سفرًا يمنحها فرصة للعلاج

غزة/ أدهم الشريف:

على سرير صامت إلا من صفير الأجهزة الطبية في مستشفى الوفاء بمدينة غزة، ترقد بَتول المشهراوي البالغة من العمر 19 عامًا، منذ أشهر طويلة عاجزة عن الكلام والحركة، بعدما أصابت شظية صاروخ إسرائيلي رأسها، وتسببت لها بإصابة بالغة في الدماغ. تتنفس بتول عبر أنبوب طبي في رقبتها، في حين يصل أنبوب آخر إلى معدتها لتزويدها بالغذاء. وبينما تنتظر أسرتها نقلها إلى خارج قطاع غزة لاستكمال علاجها، يقول شقيقها علاء، وهو حكيم يعمل في المستشفى الأهلي العربي "المعمداني": إن حالة شقيقته تتطلب إمكانات طبية غير متوفرة حاليًا في القطاع.

ويؤكد علاء أن بتول حصلت بالفعل على تحويلة للعلاج خارج غزة، لكنها لم تُنقل حتى الآن، وسط تراجع قدرة المنظومة الصحية في القطاع على التعامل مع الحالات الحرجة والمعقدة.

ويقول: "حالة بتول تحتاج إلى مستشفيات لديها إمكانات وأجهزة وخبرات متخصصة، وهذه الإمكانات لم تعد متوفرة في غزة".

إصابة غيّرت حياتها

وتروي والدتها شيرين المشهراوي (45 عامًا)، أنه يوم 17 مايو/ أيار 2025، كانت بتول في طريق عودتها من أحد المراكز التعليمية الخاصة بطلبة الثانوية العامة، إلى منزل عائلتها في حي التفاح، شرقي مدينة غزة.

وعند مرورها قرب مدرسة صلاح الدين التابعة لوكالة غوث اللاجئين "أونروا"، في منطقة الرمال الشمالي، استهدفت مسيرة حربية إسرائيلية بصاروخ واحد على الأقل، مجموعة من المواطنين، فأصيبت بتول بشظية في رأسها، ما تسبب في كسر بعظام الجمجمة ونزيف حاد في الدماغ.

وتضيف والدتها لصحيفة "فلسطين": إن ابنتها اتصلت بها عقب إصابتها مباشرة، وكانت تبكي وتخبرها بأنها تنزف، قبل أن ينقلها مسعفون إلى مجمع الشفاء الطبي، غربي مدينة غزة، حيث خضعت لعملية جراحية عاجلة لإنقاذ حياتها.

لكن حالتها بقيت حرجة، إذ لم يتوقف النزيف داخل الدماغ رغم السيطرة على النزيف الخارجي، بحسب والدتها.

وبعد أسابيع قضتها في العناية المركزة، خضعت لعملية أخرى استأصل خلالها الأطباء جزءًا من عظام جمجمتها لتخفيف الضغط على الدماغ.

كما حاول الأطباء إزالة الشظية الموجودة في رأسها، لكن محدودية الإمكانات الطبية حالت دون استكمال الإجراء خشية على حياتها.

وبحسب والدتها، احتفظ الأطباء بالجزء المستأصل من جمجمة بتول، ووضعوه في بطنها، تمهيدًا لإعادة استخدامه لاحقًا، وقد أمضت قرابة خمسة أشهر في مجمع الشفاء الطبي، قبل نقلها إلى مستشفى الوفاء للتأهيل الطبي.

هناك، أصبحت حياتها مرتبطة بالأنابيب والأجهزة الطبية.

لا تستطيع بتول الحركة أو النطق منذ إصابتها قبل عام و3 أشهر، لكنها عندما تستعيد وعيها للحظات تفتح عينيها الخضراوين وتستخدم جفنيها للتواصل مع والدتها.

تقول الأم: إن "ابنتها كانت قبل إصابتها فتاة مجتهدة، تحلم بإكمال تعليمها الجامعي ودراسة تخصص العلاج الطبيعي". لكن الإصابة أنهت خططها، وتركتها في حالة صحية حرجة تحتاج إلى رعاية متخصصة وعمليات جراحية دقيقة.

وتقول والدتها: "كانت بتول مثل الزهرة التي تملأ حياتنا بالألوان، لكن الحرب أغمضتها".

"درست الطب لأساعد الناس"

يقف الحكيم علاء المشهراوي، شقيق بتول، يوميًا إلى جوار سريرها، وهو الذي يعمل في المجال الصحي ويعرف حجم المخاطر التي تواجهها.

يقول لـ"فلسطين": إنه يجد نفسه عاجزًا عن تقديم ما تحتاجه شقيقته، رغم عمله في المجال الطبي.

ويضيف: "درست الطب لأساعد الناس، لكني الآن لا أستطيع مساعدة أختي".

ويرى علاء أن استمرار علاج بتول داخل غزة لا يوفر لها فرص التعافي التي تحتاجها، خصوصًا مع تراجع إمكانات المستشفيات وتضرر البنية الصحية خلال الحرب ونقص الأجهزة والمعدات المتخصصة.

ويقول: إن حالة شقيقته تحتاج إلى تقييم طبي متقدم، وإمكانات جراحية وعناية متخصصة لا تتوفر حاليًا داخل القطاع.

وبحسبه، فإن حصول بتول على تحويلة للعلاج خارج غزة يمثل خطوة مهمة، لكن بقاءها داخل القطاع من دون تمكينها من السفر يترك الأسرة في حالة من القلق المستمر.

انتظار لا ينتهي

وبينما تستمر بتول في مواجهة آثار إصابتها، تواصل والدتها الجلوس إلى جوارها، تراقب تنفسها وحركات عينيها، وتنتظر أي إشارة قد تدل على تحسن حالتها.

وتقول: يفترض أنها أنهت مرحلة الثانوية العامة والتحقت بالدراسة الجامعية، مثل أقرانها الذين شاركتهم حلم الدراسة، لكنها بدلًا من ذلك تقضي أيامها على سرير العلاج.

وبينما لا تزال إجراءات نقلها معلقة رغم حصولها على تحويلة للعلاج، تخشى العائلة أن يطول الانتظار أكثر، في وقت لا تسمح فيه حالتها الصحية المعقدة بمزيد من التأخير.

بالنسبة إلى علاء، لم تعد المسألة تتعلق فقط بإكمال علاج شقيقته، بل بمنحها فرصة للوصول إلى مكان تتوفر فيه الإمكانات اللازمة للتعامل مع إصابة دماغية بهذه الخطورة.

ويشير إلى أن شقيقته الجريحة بحاجة إلى تغيير أنبوب التنفس كل شهرين، وهذا النوع من المواد الطبية التي لا تتوفر بفعل الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وفي حال توفره يتجاوز ثمنه 500 شيكلاً.

وفي وقت تصارع فيه بتول جراحها، تبقى والدتها إلى جوار سريرها، تمسك يدها وتهمس لها بالدعاء، على أمل أن تستعيد ابنتها يومًا ما القدرة على الحركة والكلام، وأن تعود إليها بعض من الحياة التي فقدتها في لحظة واحدة.

استأصلوا جزءًا من جمجمتها.. "بَتول" تنتظر إنقاذ حياتها

• إصابة دماغية خطيرة:

- تبلغ بتول المشهراوي 18 عامًا.
- أُصيبت بشظية في رأسها من جرّاء قصف إسرائيلي.
- تسببت الإصابة في كسر بعظام الجمجمة ونزيف حاد في الدماغ.

• عمليات لإنقاذ حياتها:

- نُقلت إلى مجمع الشفاء وخضعت لعمليات جراحية عاجلة.
- استأصل الأطباء جزءًا من عظام جمجمتها لتخفيف الضغط على الدماغ.
- وضع الأطباء الجزء المستأصل في بطنها تمهيدًا لإعادته لاحقًا.
- لا تزال الشظية في رأسها وسط محدودية الإمكانات الطبية اللازمة للتعامل معها.

• بين أروقة المستشفيات:

- أمضت بتول قرابة خمسة أشهر في مجمع الشفاء.
- نُقلت لاحقًا إلى مستشفى الوفاء للتأهيل الطبي.
- تتغذى بواسطة أنبوب يمتد إلى معدتها.
- تتنفس عبر أنبوب موصول برقبتها.
- لا تستطيع الكلام أو الحركة، لكنها تتواصل أحيانًا مع والدتها عبر عينيها.

• تحويلة للعلاج.. والانتظار مستمر

- حصلت بتول على تحويلة للعلاج خارج غزة.
- لكنها لم تُنقل بعد.
- شقيقها الحكيم علاء المشهراوي: "حالتها تحتاج إلى إمكانات طبية متخصصة غير متوافرة بالشكل الكافي داخل القطاع".

• "لا أستطيع مساعدة أختي"

يقول علاء المشهراوي:
"درست الطب لأساعد الناس، لكني الآن لا أستطيع مساعدة أختي".
ويضيف أن تراجع قدرات المنظومة الصحية في غزة، ونقص الأجهزة والمعدات، يجعلان التعامل مع إصابة بتول الدماغية أمرًا بالغ الصعوبة.

• حلم أنهته الحرب:

- كانت بتول طالبة مجتهدة في مرحلة الثانوية.
- وتحلم بالالتحاق بالجامعة ودراسة تخصص العلاج الطبيعي.
- اليوم تقضي أيامها حبيسة سرير المستشفى إلى حين تمكينها من السفر والعلاج.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
الجمعة 1 ربيع الأول 1448هـ 14 أغسطس/ آب
Friday 14 August 2026
WWW.FELESTEEN.PS

بالأرقام.. الاحتلال يوسع احتجاز جثامين الشهداء ضمن سياسة "العقاب الجماعي"

رام الله/ فلسطين:

قالت منظمتان فلسطينيتان، إن سلطات الاحتلال توسع سياسة احتجاز جثامين الشهداء لتكون أداة عقاب جماعي، مشيرة إلى معطيات إسرائيلية تفوق الأرقام المعلنة سابقا. وأوضح نادي الأسير والحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء -في بيان مشترك- أن ما كشفته صحيفة "هآرتس" العبرية، بشأن اعتراف سلطات الاحتلال باحتجاز جثامين نحو 1700 شهيد، بين جثامين محتجزة في القبور وأخرى في الثلاجات، يكشف مجددا عن حجم واتساع سياسة احتجاز جثامين الشهداء، باعتبارها "إحدى أدوات السيطرة والعقاب الجماعي التي يمارسها الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني".

وفق النادي والحملة فإن هذا الاعتراف ليس الأول من نوعه، فمنذ بدء حرب الإبادة الجماعية، أعلنت سلطات الاحتلال، في مناسبات مختلفة، أرقاما متباينة بشأن أعداد جثامين الشهداء المحتجزة لديها، ومن بينها جثامين نساء وأطفال وأسرى ومعتقلين.

1700 جثمان

والاثنين قالت صحيفة "هآرتس" العبرية، إن (إسرائيل) تحتجز جثامين نحو 1700 فلسطيني لتجعلها ورقة مساومة في المستقبل.

ونقلت عن مصدرين مطلعين لم تسمهما، قولهما إنه ذُكر خلال مناقشات داخل المؤسسة الأمنية للاحتلال مؤخرا أن عدد الجثامين المحتجزة يقدر بنحو 1700 جثمان.

الأرقام تتحدث

وأشار البيان المشترك إلى اعترافات سابقة تحدثت عن احتجاز نحو 1500 جثمان رغم إجراء صفقات تبادل، كانت آخرها في أكتوبر/تشرين الأول 2025، وتضمنت تسليم جثامين عدد من الشهداء، موضحة أن العدد المعلن حديثا يعكس ارتفاعا جديدا في أعداد الجثامين المحتجزة، بما يشمل مختلف الجغرافيات الفلسطينية.

وأكد نادي الأسير والحملة الوطنية أن احتجاز الجثامين "ليس إجراء منفصلا عن منظومة الجريمة، بل سياسة ممنهجة تستخدم فيها سلطات الاحتلال جثمان الشهيد كأداة لمعاقبة الأحياء، والضغط على عائلاتهم، والمساومة، وحرمانهم من أحد أبسط حقوقهم الإنسانية: وداع أبنائهم ودفنهم بكرامة".

وأكد نادي الأسير والحملة الوطنية أن قضية احتجاز جثامين الشهداء ليست ممارسة جديدة، وإنما سياسة ممتدة منذ أكثر من خمسة عقود، إلا أنها وصلت في المرحلة الراهنة إلى مستوى غير مسبوق.

احتجاز للمساومة

ولفت النادي والحملة إلى أن الأرقام المتداولة حول أعداد الجثامين تبقى تقديرية، في ظل استمرار جريمة الإبادة في قطاع غزة، ووجود آلاف المفقودين، واستمرار جريمة الإخفاء القسري، وهو ما يجعل الكشف عن الأعداد الحقيقية ومصير الضحايا مهمة عاجلة وضرورية.

ونقل البيان عن مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، الذي يتولى المتابعة القانونية لهذا الملف، تأكيده أن المسار التاريخي لسياسة احتجاز الجثامين يكشف انتقالها من ممارسة عسكرية غير منتظمة إلى سياسة متجذرة في منظومة الاحتلال القانونية والقضائية والتشريعية.

وأوضح أنه منذ عام 1967، دُفن آلاف الفلسطينيين في ما يعرف بـ"مقابر الأرقام" السرية. وفي عام 2004، صدر توجيه قيّد هذه الممارسة مؤقتًا، قبل أن تعود بقوة عام 2015.

وفي عام 2017، قضت المحكمة العليا للاحتلال بعدم وجود أساس قانوني لاحتجاز الجثامين، إلا أنها تراجعت عن قرارها عام 2019، وأجازت احتجاز الجثامين لأغراض "المساومة".

ووفق توثيق الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء فإن من بين الجثامين المحتجزة 544 جثمانا منذ عودة الاحتجاز عام 2015، و99 من الحركة الأسيرة، و83 طفلا تقل أعمارهم عن 18 عاما، و10 شهيدات، و930 جثمانا لشهداء من قطاع غزة.

"التنمية" بغزة: خطر البرد والمرض يهدد قاطني الخيام المهترئة مع اقتراب الشتاء

غزة/ فلسطين:

أطلقت وزارة التنمية الاجتماعية في غزة أمس نداء استغاثة عاجلاً للمجتمع الدولي والوسطاء والاتحاد الأوروبي، محذرة من كارثة إنسانية متفاقمة مع اقتراب فصل الشتاء واهتراء الخيام وانعدام مقومات الحياة الأساسية لنحو مليوني مواطن.

وقالت الوزارة في بيان، إن أكثر من 90% من سكان القطاع البالغ عددهم 2 مليون نسمة يعيشون في خيام مهترئة لم تعد صالحة للاستخدام أو في مراكز إيواء أو تحت أنقاض منازلهم المدمرة. بينهم نحو مليون طفل دون 18 عاماً، و108 آلاف من كبار السن، و47 ألف أرملة، وأكثر من 120 ألفا من الأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى عشرات الآلاف من الجرحى ومرضى السرطان والكلى وسوء التغذية. كما فقد نحو 65 ألف طفل أحد والديهم أو كليهما.

وأوضحت الوزارة أن الأمطار والرياح والعواصف المرتقبة في فصل الشتاء تمثل تهديداً مباشراً للحياة بسبب تسرب المياه وغرق الخيام وتحول الطرق إلى مستنقعات طينية، خاصة مع غياب شبكات تصريف الأمطار والبنية التحتية.

ويعيش كثير من المرضى وكبار السن وذوي الإعاقة على الأرض دون فرشات طبية أو أدوات مساندة، ما يعرضهم للأمراض المعدية.

وأشارت الوزارة إلى النقص الحاد في المستلزمات الشتوية من خيام وبطانيات وملابس ومواد عزل ووسائل تدفئة آمنة، لافتة إلى أن العمر الافتراضي لهذه المواد لا يتجاوز 6 أشهر بينما تستخدمها آلاف الأسر منذ نحو 3 سنوات.

وحذرت من أن الحصار الإسرائيلي ومنع إدخال الوقود التجاري وزيوت المولدات وقطع الغيار وألواح الطاقة الشمسية ووسائل إشعال مواقد الطعام عطل قطاعات حيوية وزاد من مخاطر الأزمة.

كما يسهم تراكم النفايات وغياب الصرف الصحي في انتشار القوارض والحشرات والأوبئة، بينما يزيد نقص مياه الشرب الآمنة من خطر الأمراض المنقولة بالمياه.

وطالبت الوزارة بالتدخل الفوري لتوفير حلول شتوية عاجلة تشمل استبدال الخيام المتهالكة وتوفير بيوت جاهزة "كرفانات" وخيام مقاومة للعوامل الجوية وتعزيز الاستجابة الطارئة لتأهيل مخيمات النزوح وبنيتها التحتية.

كما طالبت بتحسين خدمات المياه والصرف الصحي وإنشاء أنظمة لتصريف مياه الأمطار ودعم الخدمات الصحية والفرق الطبية المتنقلة لمواجهة الأمراض الموسمية وتوفير التمويل العاجل لبرامج الأمم المتحدة والمؤسسات الإنسانية المهددة بالتوقف بسبب العجز المالي.

وأكدت الوزارة أن تأخير الاستجابة سيضاعف معاناة آلاف العائلات، داعية إلى تحرك دولي مباشر لإنقاذ حياة نحو مليوني نازح قبل فوات الأوان.

حاسبوهم عبر صندوق الانتخابات

د. سفيان قديح

بعد كل ما مرّ به الشعب الفلسطيني من حرب ودمار ونزوح وفقدان وحرمان، لم يعد مقبولًا أن يبقى تقييم القوى السياسية قائمًا على الشعارات، أو الاتهامات المتبادلة، أو رواية كل طرف عن نفسه. الناس عاشوا التجربة بأنفسهم، ورأوا بأعينهم من اقترب منهم ومن ابتعد، ومن حمل همومهم في أصعب الأيام، ومن امتلك القدرة على المبادرة والخدمة وتحمل المسؤولية، ومن اكتفى بالخطاب. ولهذا، فإن الطريق الأكثر عدلًا ووضوحًا للمحاسبة هو صندوق الانتخابات.

الانتخابات ليست مكافأة لفصيل ولا عقابًا لفصيل، وليست وسيلة لتصفية الحسابات، بل هي حق للشعب وآلية سلمية لتجديد الشرعية. من يعتقد أنه مثّل الناس جيدًا، فليتقدم إليهم ويطلب ثقتهم، ومن يرى أن لديه مشروعًا أفضل، فليطرحه أمامهم، وفي النهاية يكون المواطن هو الحكم. لا سلطة ولا مال ولا إرث تنظيمي ينبغي أن يكون أقوى من صوت الناخب.

آخر انتخابات تشريعية فلسطينية جرت في 25 يناير/كانون الثاني 2006، لانتخاب المجلس التشريعي الثاني المكوّن من 132 مقعدًا. ووفق النتائج الرسمية للجنة الانتخابات المركزية، حصلت قائمة «التغيير والإصلاح» التابعة لحماس على 74 مقعدًا، وحركة فتح على 45 مقعدًا، وقائمة الشهيد أبو علي مصطفى التابعة للجبهة الشعبية على 3 مقاعد، في حين حصلت كل من «الطريق الثالث» و«البديل» و«فلسطين المستقلة» على مقعدين، وفاز مستقلون بأربعة مقاعد. وبلغت نسبة الاقتراع يومها 77.69%.

كانت تلك النتائج تحولًا واضحًا في المشهد السياسي الفلسطيني، إذ منحت «التغيير والإصلاح» أغلبية مقاعد المجلس التشريعي. لكنها بقيت، بعد أكثر من عشرين عامًا، آخر انتخابات تشريعية عامة فلسطينية. وفي يناير/كانون الثاني 2021، صدر مرسوم لإجراء انتخابات تشريعية جديدة في 22 مايو/أيار، قبل أن يجري تأجيل العملية الانتخابية في 30 أبريل/نيسان 2021 إلى حين توافر شروط إجرائها في كامل الأراضي الفلسطينية، ولا سيما القدس.

ومنذ انتخابات 2006، تبدل الكثير. نشأت أجيال فلسطينية كاملة لم تتح لها فرصة اختيار ممثليها في المجلس التشريعي، وتراكمت أحداث وانقسامات وحروب وأزمات غيّرت نظرة المواطن إلى السياسة والقيادة والمسؤولية.

وبعد الحرب الأخيرة تحديدًا، أصبح لدى الناس ما يكفي من التجربة للحكم بأنفسهم.

لقد عرف المواطن من وقف إلى جانبه، ومن حمل قضيته، ومن سعى لتخفيف ألمه، ومن كان حاضرًا بين الناس، كما عرف من غاب عنه أو قصّر في واجبه.

وليس المطلوب أن يفرض طرف على الناس تفسيره لما حدث؛ بل أن يُترك المواطن الفلسطيني حرًا ليترجم حكمه إلى صوت داخل الصندوق.

اختاروا من ترونه جديرًا بالثقة.

اختاروا أصحاب الكفاءة والنزاهة والقدرة على خدمة الناس، ومن يقدمون المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية والشخصية. وليكن السؤال عند الاختيار: من يستطيع أن يحمل هموم الناس؟ من لديه برنامج لإعادة البناء وحماية الحقوق وإصلاح المؤسسات؟ من يستطيع أن يجمع الفلسطينيين بدل أن يزيد انقسامهم؟ ومن يقبل بالمحاسبة وتداول السلطة؟

وفي الوقت ذاته، لا ينبغي تحويل معاناة الناس إلى دعاية انتخابية؛ فالوقوف مع المواطن واجب وليس منّة، والتضحية أو التاريخ أو الانتماء التنظيمي لا يمنح أي جهة شيكًا مفتوحًا للحكم إلى الأبد. كل من يريد ثقة الناس عليه أن يعود إليهم، ويعرض برنامجه عليهم، ويقبل بحكمهم.

لذلك، فإن الانتخابات المطلوبة ليست مجرد صناديق توضع في المدارس ومراكز الاقتراع، بل انتخابات عامة حقيقية ونزيهة وشاملة، تتيح التنافس للجميع ضمن قواعد واحدة، وتضمن حرية الناخب والرقابة على العملية، وتلزم الجميع باحترام النتيجة. وينبغي أن تشمل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس ضمن ما تسمح به الأطر القانونية والسياسية للعملية الانتخابية.

لقد أرهق الفلسطينيين الانقسام، وأرهقتهم لغة التخوين والمناكفات وتبادل المسؤوليات.

فليكن الشعب هو الفيصل.

افتحوا الطريق أمام الانتخابات، وضعوا البرامج والوجوه والتجارب أمام الناس، ومن صمد وخدم وأحسن سيجد أثر ذلك في ثقة الناخبين، ومن قصّر أو غاب أو قدّم مصالحه على مصالح الناس، فليحاسبه الشعب عبر صندوق الاقتراع.

فالشعب الذي دفع كل هذه الأثمان يستحق أن يختار من يمثله، وأن يمنحه ثقته لفترة محددة، ثم يعود ليحاسبه من جديد.

الاختيار اليوم يتطلب عقلًا لا عصبية، وبرنامجًا لا شعارًا، ومصلحة الناس فوق كل اعتبار.

وليكن صندوق الانتخابات هو الفيصل بين جميع مكونات الشعب الفلسطيني؛ ففلسطين أكبر من الفصائل، وإرادة الناس يجب أن تكون فوق الجميع.

ساسة الكيان يدنسون الأقصى:

قراءة في الاقتحامات السياسيّة للمسجد في النصف الأول من عـــام 2026 (1-2)

علي إبراهيم

شكل حضور الشخصيات السياسية الإسرائيلية في مشهد العدوان على المسجد الأقصى جزءًا من إظهار "السيادة الإسرائيليّة" على المسجد، وإرسال الرسائل تجاه مختلف الأطراف المرتبطة به أو الفاعلة في المشهد الفلسطيني، سواء كانت دائرة الأوقاف الإسلامية ومن خلفها، أو المقاومة الفلسطينية في غزة. وخلال السنوات الماضية، أصبحت الاقتحامات السياسية للأقصى واحدةً من أدوات تحشيد المستوطنين وإشراكهم في اقتحامات المسجد الأقصى المبارك، وإبراز دور "ممثلي المستوطنين" في "الكنيست" وفي حكومة الاحتلال، على أنهم من يتصدر اقتحامات الأقصى، وما يرافق هذه الاقتحامات من أداء للطقوس العلنية، ورفع علم الاحتلال وغيرها، وهو ما يشجع المزيد من المستوطنين للمشاركة في هذه الاقتحامات.

حصيلة الاقتحامات السياسية حتى نهاية شهر تموز/يوليو

شهد المسجد الأقصى عددًا كبيرًا من الاقتحامات السياسية للأقصى منذ بداية عام 2026، فقد بلغت، ما بين 1/1/2026 و31/7/2026، نحو 13 اقتحامًا سياسيًا للأقصى، في مقابل 10 اقتحامات في المدة نفسها من العام الماضي، ما بين 1/1/2025 و31/7/2025. ويُظهر هذا التصاعد حجم الرعاية السياسية لاقتحامات الأقصى، خاصة في ظل إغلاق المسجد الأقصى لنحو 40 يومًا، وهي مدة طويلة لم تشهد سوى اقتحام سياسيّ واحد من قبل بن غفير، وفي سياق متصل بمآلاته، فإن ذلك يكشف عن سعي مستويات الاحتلال كافة إلى إحداث تغييرات في واقع الأقصى، في ظل ما قام به بن غفير من تغييرات كبيرة والسماح للمستوطنين بالمزيد من الانتهاكات.

الاقتحامات السياسية للأقصى في نصف عام

وجاءت أولى الاقتحامات السياسيّة للأقصى في عام 2026 في 13/1/2026 من قبل وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير، الذي اقتحم الأقصى ورافقه كبار ضباط شرطة الاحتلال، حيث أشارت مصادر فلسطينية إلى أن فوج المقتحمين ضمّ 18 عنصرًا من شرطة الاحتلال و9 عناصر من الوحدات الخاصة، إلى جانب عدد من المستوطنين. وشهد الأقصى ثاني الاقتحامات السياسيّة في 15/2/2026، إذ اقتحم عضو "الكنيست" عميت هليفي المسجد الأقصى.

وكان ثاني اقتحام لبن غفير بالتزامن مع اليوم 38 من إغلاق الأقصى؛ ففي 6/4/2026 اقتحَم بن غفير المسجد، وبحسب مصادر عبرية، رافقه في الاقتحام عددٌ من كبار مسؤولي الشرطة، إضافةً إلى أعضاء في قيادة الجبهة الداخلية لجيش الكيان، وعللت المصادر العبرية الاقتحام بأنه "جزءٌ من الجهود المبذولة لإعادة فتح الموقع للزوار بعد القيود على التجمعات العامة التي فرضت خلال الحرب مع إيران"، حيث فُتح الأقصى أمام اقتحامات المستوطنين في اليوم نفسه الذي فُتح فيه أمام المصلين. وفي 12/4/2026 قاد بن غفير اقتحامًا ثالثًا للأقصى، وأدى خلاله طقوسًا يهوديّة علنية في عددٍ من المواضع داخل الأقصى.

اقتحامات سياسية كبيرة في الذكرى العبرية لاحتلال الشطر الشرقي من القدس

ومع اقتراب الذكرى العبرية لاحتلال الشطر الشرقي من القدس المحتلة في 14/5/2026، المعروفة عبريًا بـ"يوم توحيد القدس"، فقد طالب 13 سياسيًا إسرائيليًا في 5/5/2026 بفتح أبواب الأقصى أمام المقتحمين بالتزامن مع هذه الذكرى. واستمر التجييش الرسمي تجاه الأقصى، فعشية هذه الذكرى، في 13/5/2026، شارك وزير شؤون النقب والجليل يتسحاق فاسرلاوف في اقتحام الأقصى، ونقلت صحفٌ عبرية عنه: "كما أفعل كل عام، صعدت إلى الحرم القدسي إحياءً ليوم القدس"، ودعا في تصريحاته جمهور المستوطنين إلى المشاركة في اقتحامات الذكرى العبرية لاحتلال شطر القدس الشرقي، ورؤية ما أسماها "الثورة" التي يقودها وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، وأضاف، واصفًا الإنجازات الكبيرة التي حققها بن غفير: "لم يعد اليهود يتجولون في جبل المعبد كاللصوص، ولم يعودوا بحاجة للاختباء".

وشهدت الذكرى في 14/5/2026 مشاركة عددٍ من ساسة الكيان في اقتحامات الأقصى، فقد شارك بن غفير في اقتحامٍ المسجد، ورفع بن غفير خلاله علم الكيان أمام مصلى قبة الصخرة، وأدى رقصات استفزازية وطقوسًا علنية، بحماية عناصر الاحتلال الأمنية، وبعد الاقتحامٍ كتب بن غفير عبر حسابه على "إكس": "بعد 59 عامًا على تحرير القدس، رفعت علم إسرائيل في جبل المعبد، ويمكن القول بفخر: لقد أعدنا السيادة إلى جبل المعبد. هذا العام كان رمضان الأكثر هدوءًا منذ سنوات طويلة".

وخلال هذا الاقتحام، رافق بن غفير عضو "الكنيست" يتسحاق كروزر (القوة اليهوديّة)، ووالده الحاخام المتطرف يهودا كروزر، وأظهرت مقاطع مصورة رفع كروزر لعلم الاحتلال في ساحات الأقصى، ومشاركته برفقة والده الحاخام وعائلته في طقوس السجود الملحمي في ساحات الأقصى الشرقية، إلى جانب تسجيله مقطعًا مصورًا من أمام مصلى قبة الصخرة قال فيه: "سنصعد إلى هنا لنحتفل بتوحيد القدس، من دون هذه المساجد، ولنعمل من أجل بناء المعبد، ونشكر بن غفير على بسط السيادة في جبل المعبد". وبحسب مصادر مقدسية، شارك في الاقتحام خلال المدّة الصباحية عضو "الكنيست" أرييل كيلنر (ليكود).

المقالات التي تنشر عبر صفحات "فلسطين" تعبر عن رأي أصحابها

القطاع الخاص بغزة يحـــذر من تعميق الشلل الاقتصادي ويطالب بفتح المعابر

غزة/ رامي رمانة:

حذرت لجنة طوارئ الغرف التجارية والصناعية والزراعية والقطاع الخاص في قطاع غزة من أن استمرار قيود الاحتلال على حركة الأفراد والبضائع يفاقم الشلل الذي أصاب قطاعات اقتصادية وإنتاجية واسعة، ويعرقل استعادة النشاط التجاري والإنتاجي.

وخلال مؤتمر صحفي عقدته اللجنة في غزة أمس، طالبت برفع القيود المفروضة على حركة الأفراد والبضائع عبر المعابر، وضمان انسيابها بصورة منتظمة ومستدامة بما يلبي الاحتياجات الفعلية للقطاع.

كما جددت رفضها للآلية الحالية لإدخال البضائع التجارية، مطالبة بإنهاء حصر الاستيراد في عدد محدود من التجار، وتمكين جميع التجار من ممارسة نشاطهم وفق القوانين والأصول التجارية المتعارف عليها.

وطالبت اللجنة كذلك بالسماح الفوري بإدخال الزيوت المعدنية، وقطع غيار المركبات، ولوازم محطات تحلية المياه والمخابز، والمواد الخام ولوازم الإنتاج، والآلات والمعدات الضرورية لإعادة تشغيل المنشآت الاقتصادية، إلى جانب زيادة كميات غاز الطهي وانتظام دخوله، وزيادة كميات البضائع الواردة وتنويع أصنافها بما يساهم في استقرار الأسواق والأسعار ويدعم عودة النشاط التجاري والإنتاجي.

وأكدت اللجنة ضرورة تمكين اللجنة الوطنية لإدارة قطاع غزة من متابعة قضايا القطاع الخاص ورفع مطالبه إلى الجهات ذات العلاقة، كما دعت الأطراف الراعية والضامنة لوقف إطلاق النار والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية إلى ممارسة الضغط اللازم على الاحتلال الإسرائيلي لضمان تنفيذ التفاهمات المتعلقة بإدخال البضائع ورفع القيود عن حركة التجارة.

وتأتي هذه المطالب في واقع اقتصادي شديد الصعوبة، إذ تشير اللجنة إلى أن القطاع الخاص تعرض منذ بداية الحرب لخسائر وأضرار واسعة طالت المنشآت والمصانع والمحال التجارية والمخازن والمعدات، وأدت إلى توقف قطاعات إنتاجية وتجارية واسعة وفقدان أعداد كبيرة من فرص العمل.

وقالت اللجنة إن متوسط دخول الشاحنات إلى قطاع غزة منذ دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 10 أكتوبر 2025 بلغ نحو 191 شاحنة يومياً، مقارنة بنحو 600 شاحنة يومياً تم التوافق عليها باعتبارها الحد الأدنى من الاحتياجات الفعلية للقطاع، أي أن التدفقات الحالية لا تتجاوز نحو 32% من المستوى المطلوب.

ولا تتوقف المشكلة، وفق اللجنة، عند انخفاض أعداد الشاحنات، بل تمتد إلى طبيعة آلية إدخال البضائع، التي أدت إلى حصر الاستيراد في عدد محدود جداً من التجار. فبعد أن كان أكثر من ألفي تاجر يمارسون نشاط الاستيراد قبل الحرب، أصبح العدد، بحسب اللجنة، يتراوح حالياً بين 10 و13 تاجراً فقط.

كما أشارت اللجنة إلى أعباء مالية كبيرة مرتبطة بترتيبات وتنسيقات إدخال البضائع التجارية، موضحة أن تقديرات غرفة تجارة وصناعة محافظة غزة تشير إلى تجاوز إجمالي المبالغ المدفوعة في هذا الإطار 2.06 مليار دولار منذ بداية الحرب وحتى 26 يوليو 2026. واعتبرت اللجنة أن هذه الأموال تمثل استنزافاً للموارد ورأس المال الوطني، كان من الممكن توجيهه إلى إعادة تشغيل المنشآت وتعزيز الإنتاج والإعمار.

تهديد عمل المرافق الحيوية

وفي مؤشر آخر على عمق الأزمة، أوضحت اللجنة أن متوسط مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية خلال الفترة من يناير إلى يوليو 2026 بلغ نحو 215% مقارنة بمستويات ما قبل الحرب، في وقت شكلت فيه السلع الاستهلاكية نحو 95% من إجمالي الواردات عبر القنوات الخاصة والإنسانية، مقابل نحو 5% فقط للمواد الإنتاجية، بما فيها الوقود والمعدات الطبية.

وفي حديثه على هامش المؤتمر الصحفي، حذر رجل الأعمال علي الحايك من أن استمرار القيود على إدخال المحروقات والزيوت وقطع الغيار ومدخلات تشغيل مولدات الكهرباء يهدد بتوقف المرافق الحيوية والإنسانية في القطاع.

وقال الحايك لصحيفة "فلسطين" إن المستشفيات والمخابز وشبكات المياه، إلى جانب قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، تحتاج بصورة عاجلة إلى مستلزمات التشغيل والصيانة التي لا تزال تواجه قيوداً على إدخالها.

وأكد الحايك أن ما يعلن عن وجود تسهيلات أو السماح بمرور بعض الشاحنات لا ينعكس، وفق الواقع الذي يعيشه القطاع، بصورة كافية على حركة السلع والمساعدات، مشيراً إلى صعوبات مستمرة في تشغيل المعابر والتدفقات اليومية.

ووصف الحايك الوضع الصناعي والإنتاجي بأنه "كارثي"، موضحاً أن بعض المصانع حاولت استعادة نشاطها وتشغيل جزء من عمالها، لكنها اصطدمت بالقيود المفروضة على القطاعات الصناعية والإنشائية والصحية.

وجدد المطالبة بفتح جميع المعابر دون شروط، والسماح بإدخال المواد الخام ومواد البناء والمستلزمات الطبية وقطع الغيار، بما يتيح للسكان والمنشآت تنفيذ أعمال الترميم والإصلاح، خصوصاً مع اقتراب فصل الشتاء والظروف القاسية التي يعيشها النازحون.

إدخال المواد الإنشائية

من جانبه، شدد محمد العصار، أمين سر اتحاد الصناعات الإنشائية، على أن إعادة إعمار غزة لا يمكن أن تبدأ فعلياً من دون السماح بإدخال المواد الإنشائية، وفي مقدمتها الإسمنت.

وقال العصار لصحيفة "فلسطين" إن هذه المواد لا تمثل حاجة لقطاع البناء وحده، بل تشكل مدخلاً لتحريك قطاعات إنتاجية وخدمية واسعة مرتبطة بالإنشاءات والإصلاح وإعادة تأهيل المنشآت المتضررة.

وأوضح العصار أن القيود على إدخال الإسمنت والمواد الإنشائية ليست جديدة، مشيراً إلى أن القطاع كان يواجه تضييقات على إدخال هذه السلع حتى قبل السابع من أكتوبر 2023.

وأضاف أن استمرار منع أو تقييد هذه المواد يعطل عمليات الإصلاح الجزئي ويؤخر أي جهد جدي لإعادة الإعمار، في وقت تتسع فيه الاحتياجات يوماً بعد يوم.

بدوره، أكد وائل الهليس، نائب رئيس نقابة مستوردي المركبات، ضرورة السماح بإدخال المركبات إلى قطاع غزة، خصوصاً المركبات المتهالكة التي تحتاج إلى الاستبدال، إلى جانب السماح بإدخال قطع الغيار والإكسسوارات والزيوت والبطاريات.

وبين الهليس لصحيفة "فلسطين" أن قطاع المركبات تعرض لخسائر كبيرة خلال الحرب، إذ دمر جزء من المركبات، بينما يحاول أصحاب مركبات أخرى الاستمرار في العمل رغم ارتفاع الأسعار ونقص المستلزمات وتهالك البنية التحتية.

وقال إن أصحاب المركبات يواجهون أعباء متزايدة في ظل تراجع القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع تكاليف الصيانة وقطع الغيار، الأمر الذي يجعل استعادة حركة النقل والخدمات المرتبطة بها أكثر صعوبة.

وأكدت لجنة الطوارئ أن تمكين القطاع الخاص وفتح المجال أمام التجارة والإنتاج ليسا ترفاً، بل شرط أساسي لإعادة تشغيل المنشآت واستعادة فرص العمل وتحسين توفر السلع ودعم صمود السكان. وحذرت من أن استمرار القيود الحالية سيعمق الانكماش الاقتصادي ويرفع كلفة المعيشة ويعرقل أي مسار للتعافي أو إعادة الإعمار.

ودعت اللجنة جميع الأطراف المعنية إلى التحرك العاجل لضمان حرية وانسياب حركة الأفراد والبضائع، ورفع القيود عن المواد الإنتاجية والإنشائية والخدمية، وإنهاء الآليات التي تحد من المنافسة وتقيّد الاستيراد، مؤكدة استعداد القطاع الخاص للعمل من أجل إعادة تشغيل الاقتصاد ووضع غزة على طريق تعافٍ حقيقي ومستدام.

مؤشرات الأزمة الاقتصادية في غزة

191 شاحنة يوميًا: متوسط دخول الشاحنات منذ بدء وقف إطلاق النار في 10 أكتوبر 2025.

600 شاحنة يوميًا: الحد الأدنى للاحتياجات الفعلية للقطاع، وفق لجنة الطوارئ.

32 % فقط: مستوى التدفقات الحالية مقارنة بالاحتياجات المقدرة.

أكثر من 2000 تاجر: عدد المستوردين قبل الحرب.

10–13 تاجرًا: عدد المستوردين حاليًا، وفق اللجنة.

2.06 مليارات دولار: تقديرات المبالغ المدفوعة ضمن ترتيبات وتنسيقات إدخال البضائع منذ بداية الحرب حتى 26 يوليو 2026.

215 %: متوسط مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية خلال يناير–يوليو 2026 مقارنة بمستويات ما قبل الحرب.

95 % من الواردات: سلع استهلاكية.

5 % فقط: مواد إنتاجية، بينها الوقود والمعدات الطبية.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

الجمعة 1 ربيع الأول 1448هـ 14 أغسطس/ آب
Friday 14 August 2026

FELESTEENONLINE

WWW.FELESTEEN.PS

في مخيم حلاوة شمال غزة.. كرة الطاولة تمنح النازحين الأمل

كرة الطاولة.. فرحـــــة في مخيم حلاوة

المكان: الملعب الخماسي داخل مخيم حلاوة شمال غزة.

المناسبة: النسخة الأولى من بطولة أكاديمية سلام التعليمية والرياضية لكرة الطاولة.

المشاركة: أكثر من 35 لاعبًا.

الأجواء: حضور جماهيري وتفاعل من سكان المخيم مع المنافسات.

الهدف: توفير مساحة للرياضة والترفيه والتواصل المجتمعي في ظروف النزوح.

النتيجة: توّج أحمد أبو الحسنى بلقب البطولة.

غزة/ مؤمن الكحلوت:

في مساحة تبدو فيها الحياة اليومية مثقلة بظروف النزوح القسري، حضرت الرياضة لتمنح سكان مخيم حلاوة شمال قطاع غزة لحظات مختلفة، عنوانها المنافسة والفرح واستعادة شيء من الحياة الطبيعية.

على مدار يوم كامل، احتضن الملعب الخماسي داخل المخيم منافسات النسخة الأولى من بطولة أكاديمية سلام التعليمية والرياضية لكرة الطاولة، بمشاركة أكثر من 35 لاعبًا، وسط حضور رياضي ومجتمعي واسع، وتفاعل لافت من سكان المخيم.

لم تكن البطولة مجرد حدث رياضي عابر، بل شكلت مساحة جمعت الأطفال والشباب والرياضيين وأبناء المجتمع، وأتاحت للمشاركين فرصة إظهار مواهبهم والتنافس في أجواء اتسمت بالحماس والروح الرياضية.

الرياضة في مواجهة ظروف النزوح

جاء تنظيم البطولة في مخيم حلاوة، الذي يعد من أكبر مخيمات النازحين في شمال قطاع غزة، في وقت تبرز فيه الحاجة إلى المبادرات التي توفر للأطفال والشباب مساحات آمنة لممارسة الرياضة واستثمار أوقاتهم وتنمية قدراتهم.

وشهدت منافسات البطولة حضورًا جماهيريًا وتفاعلًا من سكان المخيم، الذين تابعوا المباريات وشجعوا اللاعبين، في مشهد أعاد للرياضة حضورها بصفتها وسيلة للتواصل المجتمعي والترفيه وتخفيف وطأة الظروف الصعبة.

وتسعى مثل هذه المبادرات إلى تجاوز الجانب التنافسي للرياضة، من خلال توفير متنفس للمجتمع، والحفاظ على ارتباط الأجيال الجديدة بالملاعب والألعاب الرياضية، واكتشاف المواهب التي تحتاج إلى الرعاية والتطوير.

حضور رياضي ومجتمعي

وشهد حفل الختام حضور عدد من الشخصيات الرياضية والمجتمعية، تقدمهم الدكتور طارق سليمان، المشرف العام على منظومة سلام التعليمية والرياضية، ونائل النديم الرياضي المخضرم في لعبة كرة الطاولة وعضو الاتحاد السابق، وماهر البواب رئيس الاتحاد الفلسطيني لكرة الطاولة لذوي الإعاقة، وعضو اللجنة البارالمبية، وحسام الباز، اللاعب الدولي في كرة الطاولة، والدكتور إيهاب أبو الخير، نائب رئيس الاتحاد الفلسطيني للرياضة للجميع في محافظات غزة.

وأدار منافسات البطولة الحكمان الدوليان عماد الجعل ومحمد نوفل، بما عزز الجانب الفني والتنظيمي للمنافسات.

منافسة قوية ومواهب واعدة

على طاولة المنافسة، قدم اللاعبون مستويات متقاربة، وشهدت المباريات ندية واضحة وحماسًا كبيرًا، في ظل حرص المشاركين على تقديم أفضل ما لديهم والوصول إلى الأدوار النهائية.

ولفتت البطولة الأنظار إلى عدد من المواهب الشابة، مع تأكيد المشاركين والمنظمين على أن استمرار مثل هذه الفعاليات يمكن أن يسهم في اكتشاف لاعبين جدد، ومنحهم فرصة حقيقية للتطور والوصول إلى مستويات أفضل.

كما حملت المنافسات رسالة واضحة بأن ممارسة الرياضة لا تتوقف أمام الظروف الصعبة، وأن الملاعب والمساحات الرياضية يمكن أن تتحول إلى منصات لصناعة الأمل وإعادة بناء الروح المجتمعية.

أبو الحسنى بطل النسخة الأولى

وبعد منافسات قوية، حسم أحمد أبو الحسنى لقب النسخة الأولى من البطولة، ليعتلي المركز الأول ويتوج بطلاً للمسابقة، بينما حصل براء جودة على المركز الثاني، فيما تقاسم إسماعيل علوان ومحمود جودة المركز الثالث.

وجاء عبد الله سليمان في المركز الرابع، وعيسى خضر في المركز الخامس، وإبراهيم البطش سادسا، ومحمود الزهار سابعا.

وشهدت مراسم التتويج أجواء احتفالية، جرى خلالها تكريم أصحاب المراكز المتقدمة والمشاركين، وسط حضور أعضاء اللجنة المنظمة والشخصيات الرياضية والمجتمعية.

شراكة بين المؤسسات الرياضية والمجتمع المحلي

البطولة أقيمت بالتعاون مع الاتحاد الفلسطيني لكرة الطاولة، الذي أشرف على فعاليات المسابقة فنيا، في صورة تعكس أهمية التعاون بين الاتحادات الرياضية والأكاديميات والمبادرات المجتمعية، وتعود بالفائدة على الرياضة الفلسطينية.

وتسعى أكاديمية سلام التعليمية والرياضية إلى جعل الرياضة جزءًا أساسيًا من برامجها، حيث تضم أنشطتها إلى جانب كرة الطاولة، ألعاب كرة القدم والكرة الطائرة، ضمن توجه يركز على اكتشاف المواهب وتطوير مهاراتها وتوسيع قاعدة الممارسين.

البداية ليست النهاية

وتؤكد الأكاديمية أن بطولة كرة الطاولة لن تكون فعالية منفردة، بل بداية لسلسلة من الأنشطة والبطولات الرياضية التي تعتزم تنظيمها خلال الفترة المقبلة، وفي مقدمتها منافسات الكرة الطائرة، إلى جانب ألعاب رياضية أخرى.

وفي مخيم حلاوة، تجاوزت البطولة حدود الطاولة والكرة والمراكز والنتائج؛ فقد تحولت إلى مناسبة اجتماعية جمعت النازحين حول الرياضة، ومنحت المشاركين والجمهور ساعات من الفرح، وفتحت الباب أمام مواهب جديدة للظهور.

وأثبتت بطولة أكاديمية سلام الأولى لكرة الطاولة أن الرياضة، حتى في أصعب الظروف، يمكن أن تكون أكثر من مجرد منافسة؛ يمكن أن تكون مساحة للحياة، ومنصة لاكتشاف المواهب، ووسيلة لبناء التواصل، ورسالة أمل تخرج من قلب المعاناة.

شهادة أسير محرر بشأن ظروف استشهاد عدنان البرش تحظى بانتشار إعلامي واسع

غزة/ خاص "فلسطين":

حظي تقرير أعده الزميل الصحفي أدهم الشريف لصحيفة "فلسطين"، بشأن شهادة أسير محرر كشفت ظروف استشهاد الطبيب عدنان البرش في سجون الاحتلال الإسرائيلي، بانتشار إعلامي واسع، بعدما أعادت وسائل إعلام عربية ومنصات إخبارية متعددة نشر أبرز ما ورد فيه.

ونقلت شبكة "الجزيرة" ومنصاتها الرقمية مقتطفات من التقرير الذي نشر على موقع "فلسطين أون لاين" التابع للصحيفة، إلى جانب عدد من المواقع الإخبارية المعروفة وصفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي أيضًا، ما ساهم في وصول تفاصيل استشهاد البرش في الأسر إلى جمهور واسع، وإثارة تفاعل مندد بانتهاكات الاحتلال بشكل لافت.

وتناول التقرير شهادة الأسير المحرر إسلام حجازي، التي كشف فيها عن تفاصيل الاعتداءات المروعة التي تعرض لها الطبيب البرش داخل سجن "عوفر"، الواقع على أراضي بلدة بيتونيا غرب مدينة رام الله.

وأثار تقرير الصحفي الشريف، الذي جاء بعنوان "20 سجانًا ضربوه حتى الموت.. شهادة أسير محرر تكشف عن ظروف اغتيال عدنان البرش"، اهتمامًا واسعًا لما تضمنه من تفاصيل تتعلق بالساعات الأخيرة في حياة الطبيب.

وكشف التقرير أن 20 سجانًا نفذوا اعتداءً وحشيًا على البرش لدى وصوله إلى سجن "عوفر".

كما بين التقرير أن ظروف الاعتقال والتعذيب التي تعرض لها الطبيب البرش، تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، إصرار إدارة السجون وبتعليمات من ضباط المخابرات الإسرائيلية على تصفيته جسديًا.

وأفاد بأن أحد السجانين أخبر الطبيب البرش بمجرد وصوله إلى سجن "عوفر"، "بأننا كنا ننتظرك"، قبل أن يلتف حوله 20 سجانًا، وبدأوا بالاعتداء عليه وضربه بعنف شديد في أنحاء جسده، مع التركيز على المناطق الحساسة لإلحاق أكبر ضرر صحي.

وبحسب التقرير، تعرض البرش للاعتداء بالأحذية، والركل بالأقدام، والصعق بالكهرباء، والضرب بأدوات حادة، على مدار أكثر من نصف ساعة متواصلة، في أماكن داخل السجن لا يوجد فيها كاميرات توثق الجريمة.

وأشار التقرير إلى أن شهادته التي نقلها المحرر حجازي، إلى أن الطبيب البرش كان في البداية يصرخ تحت التعذيب إلى أن سكت صوته تمامًا ولم يعد يسمعه أحد.

وبمجرد وصول الطبيب البرش إلى قسم "23" داخل سجن "عوفر"، أقفل السجانون في ساحته، وقد أقفلوا نفسه، في حين لم يستجيبوا لمطالب الأسرى بإحضار طبيب لإنقاذ حياته.

ولم تمض سوى ساعات، حتى كان البرش قد فارق الحياة، في واحدة من جرائم الاحتلال التي تكررت داخل سجونه، وأودت بحياة عشرات الأسرى الفلسطينيين بينهم كوادر طبية.

وفشر حجازي ما تعرض له الطبيب البرش، بأنه "اغتيال متعمد"، وهي جريمة ليست الأولى من نوعها، إذ كان شاهدًا على تصفية الأسير كمال رابي، من سكان مدينة خان يونس، في معتقل "سديه تيمان".

وبين أن تركيز اعتداء جنود الاحتلال وسجانيه ينصب على مناطق حساسة من أجساد الأسرى، ما ينتج عنه غالبًا إصابتهم بتزيف داخلي يؤدي لاحقًا إلى استشهادهم، في محاولة إسرائيلية للتنصل من الجريمة، واظهار الوفاة أنها طبيعية.

وكانت عائلة البرش تلقت خبر استشهاد الطبيب عدنان، يوم 24 أبريل/ نيسان 2024، وفق ما أفاد "فلسطين" مصدر عائلي، فيما بقي جثمانه محتجزًا لدى الاحتلال.

وكانت عائلة البرش أطلقت في ديسمبر/ كانون الأول 2025، حملة لاستعادة جثمان الشهيد عدنان، الذي كان يعدّ واحدًا من أمهر أطباء جراحة العظام في قطاع غزة.

وقالت عائلته حينها: إن "استرجاع جثمان الطبيب عدنان، حق أساسي لن نتنازل عنه".

وواحدًا من أمهر أطباء جراحة العظام في قطاع غزة.

ويأتي هذا الانتشار ليعكس أهمية الشهادات التي يقدمها الأسرى المحررون في توثيق ما يتعرض له الأسرى الفلسطينيين من قهر وتعذيب داخل سجون الاحتلال، فضلًا عن الدور الذي تؤديه الصحافة في نقل هذه الشهادات إلى الرأي العام المحلي والدولي.

فيها كاميرات توثق الجريمة.

ولا تزال صفحات ومنصات إعلامية مختلفة تتداول التقرير ومقتطفات من الشهادة، بعد مرور فترة على نشره، في مؤشر على استمرار الاهتمام بقضية الطبيب، وما كشفته الشهادة من معلومات بشأن ظروف استشهاد البرش الذي كان يعد

الأربعاء 15 صفر 1448هـ 29 يوليو/ تموز
Wednesday 29 July 2024
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
WWW.FELESTEEN.PS
FELESTEENONLINE
إبادة طبية 5
20 سجانًا ضربوه حتى الموت.. شهـــادة أسير محرر تكشف ظروف اغتيـــال عدنان البرش
غزة/ أدهم الشريف

د. بلسم ريحي الجديلي

كيف يُسند بعضنا بعضًا نفسيًّا دون أن نشعر؟

في أوقات الحرب، يظن كثيرون أن الدعم النفسي يحتاج إلى متخصص، أو إلى جلسة علاجية، أو إلى كلمات كبيرة ومؤثرة.

لكن الحقيقة أن جزءًا كبيرًا من الإسناد النفسي يحدث في تفاصيل صغيرة، قد لا ينتبه إليها صاحبها، في حين تترك أثرًا عميقًا في نفس من يتلقاها.

ففي زمن الأزمات، لا يحتاج الإنسان دائمًا إلى من يحل مشكلته، بقدر ما يحتاج إلى من يشعره أنه ليس وحده.

- أحيانًا.. يكفي أن تُنصت

من أكثر الأخطاء شيوعًا أننا نظن أن كل حديث عن الألم يحتاج إلى نصيحة.

فنقاطع، ونحلل، ونقترح الحلول، في حين كان الطرف الآخر يريد شيئًا أبسط بكثير..

أن يجد من يسمعه.

فالإنصات ليس صمتًا فقط، بل رسالة تقول:

"أنا هنا.. وأفهم أنك تتألم."

وأحيانًا، تكون هذه الرسالة أكثر علاجًا من عشرات النصائح.

- الكلمة الطيبة ليست مجاملة

قد تبدو عبارة مثل:

"الحمد لله على سلامتك."

أو:

"وجودك بيننا نعمة."

كلمات عادية.

لكنها، بالنسبة لشخص خرج للتو من تجربة قاسية، قد تعيد إليه شعورًا افتقده منذ زمن:

أنه ما زال مرئيًا، وما زال له مكان في قلوب الناس.

الكلمات لا تُغيّر الواقع، لكنها قد تُغيّر طريقة الإنسان في احتماله.

- لا تقلل من مشاعر الآخرين

من العبارات التي تُقال بحسن نية:

"هناك من هو أسوأ منك."

"لا تستحق كل هذا الحزن."

"كن قويًا."

لكن هذه الكلمات قد تحمل رسالة خفية:

"مشاعرك غير مبررة."

والإنسان لا يحتاج في لحظة ألمه إلى تقييم مشاعره، بل إلى الاعتراف بها.

الاعتراف بالألم لا يزيده.. بل يخفف من وطأته.

- المساندة ليست دائمًا كلامًا

في غزة، تعلّم الناس أن الدعم قد يكون فعلًا صغيرًا:

- طبق طعام يصل إلى جارٍ متعب.
- اتصال هاتفي للاطمئنان.
-زيارة قصيرة.
- مساعدة في رعاية طفل.
- تقاسم ما تيسر من الماء أو الخبز.

هذه التصرفات تبدو بسيطة، لكنها تقول للآخر:

"لست وحدك في هذه المحنة."

وهذا الشعور وحده قد يصنع فرقًا كبيرًا.

- امنح الناس مساحة ليكونوا كما هم

ليس كل من يبتسم بخير.

وليس كل من يبكي ضعيفًا.

في الأزمات، تختلف طرق التعبير عن الألم.

هناك من يتحدث كثيرًا.

وهناك من يصمت.

وهناك من يضحك ليخفي خوفه.